



الجلسة العامة ٤٦

الأحد، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

إن الهجمات الإرهابية الشنيعة يوم ١١ أيلول/سبتمبر أحدثت تحولا في العلاقات الدولية بما لا يدع مجالاً للإنكار. والمطلوب من الأمم المتحدة أن تعزز دورها الأساسي باعتبارها الحامل النموذجي للمبادئ التي ستشكل البيئة الجديدة وتوحد البشرية في سعيها إلى تحقيق مبادئ العدل والتسامح وكرامة بني البشر واحترام حقوق الإنسان وتعزيز السلام وعدم التساهل مع قوى الإرهاب السوداء.

وباسم قبرص، حكومة وشعبا، أكرر أعظم تعازينا ومواساتنا للشعب الأمريكي على الخسارة المفجعة بالأرواح البريئة التي تسببت فيها الأعمال الإرهابية المقيتة يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ونشجب بلا تحفظ هذه الأعمال الوحشية التي نعتبرها اعتداءات على قيم الإنسانية ومبادئها.

ويجب على مجتمع الأمم في مجموعه، وعلى كل أمة، اتخاذ إجراءات متضافرة حازمة ضد الإرهاب. ونعتقد أنه ليس هناك أي مبرر أو عذر للإرهاب، ونرفض في نفس الوقت أي فكرة لربط هذه الآفة بأية عقيدة دينية أو طائفة بعينها. ونجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب، وبخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتشارك

خطاب السيد غلافكوس كلريدس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد غلافكوس كلريدس، رئيس

جمهورية قبرص إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب في

الأمم المتحدة باسم الجمعية العامة بفخامة السيد غلافكوس

كلريدس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى إلقاء

خطابه أمام الجمعية.

الرئيس كلريدس (تكلم بالانكليزية): أود الإعراب

عن أطيب الهانئ لكم، السيد الرئيس، بانتخابكم الذي

تستحقونه عن جدارة، لرئاسة الدورة السادسة والخمسين

للجمعية العامة. كما أعرب عن تقديري لسلفكم السيد

هاري هولكيري لقيادته الفاعلة خلال فترة رئاسته.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الإفلات من العقاب. ولهذا تؤيد قبرص بقوة مباشرة المحكمة الجنائية الدولية أعمالها في تاريخ مبكر.

ومما يسبب لنا عميق القلق أيضا العدد والنطاق المتزايدان لحالات الطوارئ الإنسانية، مما يؤدي إلى التزايد المتواصل في أعداد اللاجئين والمشردين داخليا. ومحنة هؤلاء النعساء تسترعي اهتماما خاصا وإجراءات متضافرة.

وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة ألقى الضوء على ضرورة استمرار وتعجيل الجهود الرامية إلى منع الصراعات الإقليمية وحسمها. وعجز المجتمع الدولي عن وضع حد للحالة غير المقبولة في الشرق الأوسط يقوض مصداقية نظام الأمن الجماعي. وقبرص، بوصفها بلدا مجاورا يحتفظ بعلاقات وثيقة مع شعوب تلك المنطقة، تؤلمها بصفة خاصة الحلقة المستمرة من العنف والخسارة المفجعة بالأرواح البريئة ومحنة الشعب الفلسطيني.

إننا نتطلع إلى منطقة تعيش في سلام واستقرار وأمن لجميع الدول، بما فيها دولة إسرائيل. ونكرر دعمنا للوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إنشاء دولة خاصة به. ونحث كلا الطرفين على العمل فورا صوب إيجاد سُبُل لوضع حد لحلقة العنف هذه والتقيّد بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. ونعتبر تنفيذ توصيات تقرير ميتشل خطوة أولى لازمة بدرجة مطلقة في هذا الاتجاه. وتكرر قبرص موقفها الذي اتخذته منذ مدة طويلة إزاء تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٨٣٣ (١٩٧٣).

ونتابع الحالة في البلقان باهتمام خاص. وتؤيد قبرص تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشأن كوسوفو. ونرجو أن تسود قوى السلام والمصالحة، ونرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت في البلد مؤخرا. ونؤيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حق

قبرص بفعالية في الجهود المشتركة. فقد صدّقت على ٩ اتفاقيات دولية من الاتفاقيات الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب الدولي، أو انضمت إليها. وفضلا عن ذلك، نتوقع التصديق في وقت مبكر على أحدث اتفاقية لقمع تمويل الإرهاب، وهي معروضة بالفعل على مجلس النواب.

ووافق مجلس وزراء جمهورية قبرص في ٢٠ أيلول/سبتمبر على اقتراح شامل بإنشاء فرقة عمل لمكافحة الإرهاب الدولي.

تظل الأمم المتحدة تواجه مهام عديدة قديمة وجديدة: العولمة والحكم الرشيد وحماية البيئة وضرورة تحقيق التنمية المستدامة. أما القضاء على الفقر والأوبئة وكفالة عالم خال من تهديد أسلحة الدمار الشامل وصون السلم والأمن الدوليين، فما زالت تحتل مركز الصدارة في جدول الأعمال. ولهذا نعتبر أنه يتحتم على كل دولة عضو، ومن واجبها، أن تقدم الموارد والدعم اللازم لمنظمتنا.

وتؤيد قبرص بشدة تنفيذ الالتزامات التي قطعناها في إعلان الألفية في العام الماضي. وندعو كذلك إلى تعزيز وترشيد منظومة الأمم المتحدة ونرحب بالتزام الأمين العام كوفي عنان بالنضال من أجل عالم أفضل أكثر عدلا. ونهنئه على حصوله على جائزة نوبل للسلام لهذه السنة، والذي يشكّل اعترافا يستحقه بجدارة بالدور الجوهري للأمم المتحدة وإشادة بمنجزاتها، فضلا عن تفانيه الشخصي والتزامه.

ويقع على عاتقنا في مطلع الألفية الجديدة هذه التزام خاص بالتشديد من جديد على تعزيز وحماية حقوق الإنسان ودحر الإرهاب.

غير أن اعتماد الإعلانات والصكوك القانونية في مجال حقوق الإنسان لا يكفي وحده. ويجب علينا أن نحاسب منتهكي حقوق الإنسان وأن نكافح بحزم ثقافة

تنتهك صميم مبدأي سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية اللذين نعتر بهما.

وأود أن أشير إلى المشكلة الإنسانية البحتة للمشردين، التي لا يزال حلها من أكثر القضايا إلحاحا بالنسبة لحكومة جمهورية قبرص ولجميع القبارصة.

ومن المؤسف، سيدي الرئيس، أنني يجب أن أبلغكم مرة أخرى اليوم بأن الاتفاق الموقع في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بيني وبين السيد رؤوف دنكتاش بشأن الأشخاص المفقودين، والذي ينص على تبادل المعلومات والإبلاغ عن مكان قبور المفقودين، من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، لم ينفذ نظرا لاستمرار الموقف السلبي للجانب التركي. ونحن نناشد الحكومة التركية مرة أخرى بأن تبدي الإرادة السياسية الضرورية لإيجاد حل نهائي لهذه القضية الإنسانية الحزنة وأن تمثل للحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

إننا لن نستسلم لليأس في مواجهة المصاعب الراهنة. فرؤيتنا لقبرص منفصلة عن مشاعر الماضي. ويقال دائما إن التاريخ أفضل معلّم للحكماء. ونحن نرى مستقبل بلادنا متمثلا في: دولة اتحادية أعيد توحيدها، وعضو في الاتحاد الأوروبي، يتمتع كل مواطن فيها بحقوق الإنسان وغير ذلك من الحقوق وتكفل له الحماية الكاملة في ظل عملية الديمقراطية وحكم القانون. إننا نرى دولة ذات نوع واحد من المواطنة، تتمتع بالسيادة والشخصية الدولية، دولة متروعة السلاح تحظى بثمار أعمالها في إطار الأسرة الأوروبية الأوسع نطاقا، بينما تضطلع في الوقت ذاته بدورها الصحيح في المنطقة المحيطة بنا مباشرة، منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

وأوصي القيادة التركية بأن تكف عن تهديدها بضم الجزء المحتل من قبرص. وأحثها على النظر في المزايا الواضحة

اللاجئين في العودة واستعادة المشردين لأملآكهم ومبدأ حرمة الحدود والسلامة الإقليمية.

إن حل مشكلة قبرص طال أكثر مما ينبغي. ولا يمكنني أن أخفي خيبة أملتي الشديدة، التي تشاطرها مجلس الأمن في بيانه للصحافة في ٢٦ أيلول/سبتمبر، إزاء رفض الجانب التركي مواصلة محادثات القرب لمساعدة جهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة. ومن الأمور المزعجة بصفة خاصة أن السيد دنكتاش، زعيم القبارصة الأتراك، رفض بدعم من أنقرة استئناف المحادثات التي تركها قبل سنة رغم الدعوة الرسمية التي قدمها الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

ويحاول الأمين العام الآن إنعاش عملية المفاوضات. ولهذا، وتيسيرا لجهود الأمين العام، سأتجنب الإذلاء بالملاحظات التي أدلي بها عادة، فيما عدا تحديد سبب الإخفاق في إحراز التقدم، وهو الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب تركيا والسيد دنكتاش، زعيم القبارصة الأتراك.

لقد تخلى الجانب التركي عن مفهوم قبرص الاتحادية المؤلفة من منطقتين وطائفتين، الذي نصّت عليه قرارات مجلس الأمن كأساس للحل. ويدعو الجانب التركي المجتمع الدولي كذلك إلى قبول ما يُدعى بالواقع، وهو إضفاء الصبغة الشرعية على احتلال تركيا ٣٧ في المائة من الأراضي القبرصية، منتهكة بذلك القانون الدولي، وعلى الطرد القسري للاجئين من القبارصة اليونانيين من المنطقة المحتلة، وما أعقبه من نقل ١٢٠.٠٠٠ مستوطن من الجزء الرئيسي من تركيا، في محاولة لتغيير السمة الديمغرافية لقبرص. ونعلم جيدا أن المجتمع الدولي رفض هذه السياسة مرارا من خلال مجموعة كبيرة من قرارات الأمم المتحدة. إن قبول ما يسمى بالواقع سيسفر عن سابقة خطيرة جدا في الشؤون الدولية

اصطحب السيد غلافكوس كلريدس، رئيس جمهورية قبرص إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد ستيفان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد ستيفان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ستيفان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس ميسيتش (تكلم بالكرواتية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أردت أن أجيئ إلى هنا، وكان لا بد لي من أن أجيئ إلى هنا. فقد رأيت أن من الضروري أن أتيّ أنني لن أسمح لأولئك القتل المتعصبين، الذين ربما كانوا قابعين الآن في الظلام، أن يمنعونني من عرض وجهات النظر العامة لبلدي، جمهورية كرواتيا، بشأن الحالة الراهنة في العالم، أمام جمهور المستمعين في الأمم المتحدة.

تجري المناقشة العامة في هذه السنة في وقت متأخر عن المعتاد. فقد أدت الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن إلى تأجيل الموعد المحدد لدورة الخريف. وأنا أشدد على عبارة "تأجيل". فالإرهابيون لم يتمكنوا من إصابة الولايات المتحدة الأمريكية بالشلل. ولم يتمكنوا من إيقاف العمل في الأمم المتحدة؛ وإن رجال الدولة في العالم لن يلغوا زيارتهم لنيويورك ومشاركتهم في أعمال الجمعية العامة.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر، عندما ووجهنا بالرعب المتمثل في الإرهاب العالمي، وكأنا نعيش في كابوس، ردد كثير من الناس مرارا وتكرارا، وأنا منهم، أن العالم تغير

التي ستعود على الاستقرار في منطقتنا من تسوية المشكلة القبرصية ومن توطيد التقارب اليوناني التركي وتعزيز تطلعات تركيا إلى الانضمام إلى عملية التكامل الأوروبي.

وأحث الزعيم القبرصي التركي، السيد دنكتاش، على أن ينضم إليّ ويشاركني رؤيتي لقبرص التي هي من الصغر بحيث يتعذر تقسيمها ولكنها كبيرة تتسع للرفاه المشترك لجميع سكانها. وأحثه على أن يتطلع إلى المستقبل لا إلى الماضي، وأن يصغي إلى أصوات مواطنينا القبارصة الأتراك الذين يتزايد بأسهم وأن يكف عن وضع العقبات عند كل منحني على طريق المساعي الحميدة للأمم العام لحل مشكلة قبرص.

ومن الجدير بالذكر أن الآفاق الاقتصادية لقبرص بعد تحقيق التسوية مبهرة حقا. بل إن هذا النمو سيصبح أعظم لمواطنينا القبارصة الأتراك الذين يعانون حاليا من جراء الحالة السياسية والاقتصادية الصعبة السائدة في المنطقة المحتلة. ومن المؤسف أن ما يقرب من ٥٠ في المائة قد أُجبروا على اختيار طريق الهجرة القاسي. إن القبارصة الأتراك سيستفيدون فائدة كبيرة من انضمام بلدنا إلى الاتحاد الأوروبي.

وإنني أحث السيد دنكتاش على أن يدرك أننا، هو وأنا، نتقدم في السن وأنا مدينان للأجيال الشابة من القبارصة بأن نهدم جدار التقسيم. وفيما يتعلق بي، فإنني أكرر التأكيد على استعدادي للدخول في عملية مفاوضات مسلحة بالإرادة السياسية الضرورية وبُحسن النية للتوصل إلى تسوية عادلة قابلة للتطبيق على أساس قرارات الأمم المتحدة، تلي المصالح المشروعة لجميع القبارصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به للتو.

التحدي وخطر الدمار والفوضى. وأود أن أؤكد شيئين فيما يتعلق بهذه الاستجابة والظروف التي تجري فيها.

أولاً، لا يواجهنا اليوم مأزق الخيار بين أن يفرض علينا الإرهابيون الفوضى من ناحية، وبين الحكم المطلق الذي ربما يرى فيه البعض الرد الفعال الوحيد على الإرهاب العالمي، من ناحية أخرى. فنقبّل ذلك المأزق من شأنه أن يكون قاتلاً لحضارتنا. والرد الصحيح هو الديمقراطية وسيادة القانون، ولا يمكن أن يكون سواهما. والدفاع عن الديمقراطية يجب ألا يحولها إلى النقيض تماماً، حتى في ظل أوضاع الحرب التي يفرضها علينا الإرهابيون.

وثانياً، تمثل إقامة الائتلاف لمكافحة الإرهاب بداية تغيرات عميقة وبعيدة المدى على المسرح السياسي العالمي. وأقصد بذلك التغيرات في العلاقات بين البلدان أو مجموعات البلدان. وأقصد أيضاً التغيرات في طابع وكيفية أداء التحالفات الدولية من قبيل منظمة حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن المنظمات الدولية القائمة من قبيل الأمم المتحدة والمنظمات التي أخذت لتوها في الظهور، والتي تمثل المحكمة الجنائية الدولية نموذجاً لها.

بيد أننا أثناء مكافحتنا الإرهاب العالمي باستعمال ما لدينا من قوة عسكرية وسياسية واقتصادية وأجهزة استخبارات، يجب أن نبدأ البحث عن إجابات للأسئلة التالية: ما هو الإرهاب العالمي وما الذي يجعله ممكناً؟ إذ لا تكفي هزيمة الإرهابيين الذين نواجههم اليوم. ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا للتأكد من عدم التصدي لإرهابيين جدد غداً. وهذا هو المستوى الثاني للتغير الذي يلزم، ولكن لم يبدأ بعد، الاضطلاع به. وأرى الحالة كما يلي.

ما دامت الجاعة والفقر وانعدام التنمية أموراً موجودة في مناطق كبيرة من العالم، وما دام يوجد في أي مكان أناس يعانون من عدم المساواة وغياب الحرية نتيجة

ولم يعد كما كان. وأنا هنا اليوم لكي أكرر ذلك، ولأضيف أيضاً عبارات قليلة أخرى. والقول بأن الهجمات الإرهابية، التي خلّفت وراءها آلاف القتلى، قد غيرت كل شيء، صحيح، أو يبدو على الأقل صحيحاً. ولكن الحقيقة تختلف بعض الشيء: الكثير تغير نتيجة الهجمات، ولكن في المجال الذي سمح بارتكاب هذه الهجمات لم يتغير شيء.

لذلك أود أن أشدد على النقاط التالية. لكي نتأكد من أن الرعب الذي عاشته نيويورك وواشنطن لن يحدث ثانية، فعلينا جميعاً - وأكرر، علينا جميعاً - أن نغير العالم تماماً.

إننا نعيش اليوم في ظل التهديد المتمثل في الإرهاب الدولي، وفي ظل الرد العالمي عليه. وفيما يتعلق بطبيعة أول حرب كبيرة تقع في القرن الحادي والعشرين، لا يسعني إلا أن أكرر ما ذكرته مؤخراً في كلمتي أمام البرلمان الإسرائيلي، الكنيس، هذا ليس صداماً بين الحضارات؛ ولا صداماً بين الثقافات؛ ولا هو صراع بين الأديان. إنه مجرد مواجهة بين الحضارة واللاحضارة.

وأود أن أكون شديد الوضوح أيضاً بشأن شيء آخر. لا يوجد شيء اسمه "إرهابنا" أو "إرهابهم". ليس هناك إرهاب له ما يبرره وإرهاب ليس له ما يبرره. إن قتل الأبرياء وكلما كان القتل أكثر كان أفضل - شيء متأصل في طبيعة الإرهاب، بغض النظر عما إذا كان يتخفى وراء عقيدة أو دين أو حرب تحرير. ومن ثم فإن الإرهاب مرفوض على الإطلاق ولهذا السبب فإننا نحاربه اليوم.

لقد أنشأنا ائتلاًفاً واسعاً لمكافحة الإرهاب، تحالفاً بين البلدان لم يعرف التاريخ مثيله من قبل، ولا يمكن مقارنته إلا بالائتلاف المناهض للنازية إبان الحرب العالمية الثانية. وهذا الائتلاف المناهض للإرهاب يكاد يكون تحالفاً بين العالم المتحضر، واستجابة دفاعية من هذا العالم في وجه

ودعونا لا ننسى أن الإرهابيين استخدموا في آذار/مارس طائرات مليئة بالركاب لكي يقتلوا آلاف الناس. وقد يلجأون في المرة القادمة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية وربما حتى النووية لقتل مئات الألوف من البشر. ودعونا لا ننسى أيضاً أن هذه المنظمة أنشئت لكي "تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وليس هناك وقت نضيعه. فدعونا نغير العالم الذي نعيش فيه حتى يتسنى لحياتنا أن تستمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به توأ.

اصطحب السيد ستيفان ميزيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد لويس أنجيل غونزاليس ماضي، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لرئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب السيد لويس أنجيل غونزاليس ماضي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد لويس أنجيل غونزاليس ماضي، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غونزاليس ماضي (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في مستهل بياني في المناقشة العامة بأن أعرب لكم يا معالي وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا، السيد هان سونغ - سو، عن سرور وفدي لرؤيتكم تترأسون أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. فصفاتكم الشخصية والمهنية التي

لأزمات إقليمية لم تتم تسويتها، فلن يصعب تشجيع السلوك المتعصب سواء في صفوف الأفراد أو في الجماعات الكبيرة من الناس، وتحويلهم بذلك إلى قتلة أو إرهابيين همج. وأرى لذلك أنه يتعين علينا تغيير العالم تماماً، إذا لم نرد أن تصبح حربنا الحالية على الإرهاب العالمي وانتصارنا لا شك عليه، مجرد حلقات متفرقة.

وقد يبدو ذلك طموحاً أكثر مما ينبغي أو حتى مثالياً بعض الشيء، ولكنني أعتقد أنه ليس هذا ولا ذلك. وإني على ثقة من أن ثمة مهمة أخرى تنتظرنا بالإضافة إلى المعركة مع الإرهاب، لا تقل عن هذه المعركة صعوبة أو مسؤولية، ألا وهي وضع وتنفيذ استراتيجية عالمية لحل مشاكل العالم المعاصر المتراكمة، وهذه المشاكل ليست وليدة الأمس فحسب. فقد جرت مناقشة كثير منها تحت قبة الجمعية العامة. وما أكثر ما قيل من الكلمات الجميلة في هذا الصدد. وغان الوقت الآن لتحويل هذه الكلمات إلى أفعال. وغان الوقت الآن لكي توقّف تلك الأفعال الكلمات القبيحة البغيضة المليئة بالكراهية والعداء عن التحول إلى أعمال جنونية جديدة كالتّي رأيناها في هذه المدينة. فلنا مصلحة مشتركة، وهي توفير حياة يظللها السلام والأمان للجميع. فلنجعل من الحياة الكريمة للجميع هدفاً مشتركاً لنا أيضاً. ولا يمكن تحقيق أحدهما غداً في جميع الأماكن، ولكن كليهما ممكن التحقيق في كل مكان.

وأود أن تؤكد هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد أن هذه المنظمة العالمية أداة لا يمكن الاستعاضة عنها في الصراع من أجل إيجاد عالم مختلف وأفضل. وأود أن تظهر هذه الدورة الإرادة السياسية من جانب جميع الدول الأعضاء في أن تبدأ معاً بشكل صادق ومنسق في التماس، بل وإيجاد، حلول للمشاكل التي ثبتت في سياق خطر الإرهاب العالمي أنه، دون مبالغة، لا يمكن تفاديها.

ما زال مدرجا في جدول أعمال المنظمة منذ الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة، ولكننا منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا لم نكن مجتهدين بما فيه الكفاية في اتخاذ التدابير الأمنية القانونية الجماعية اللازمة لاتقاء أحداث كتلك التي نأسف لوقوعها بعد فوات الأوان.

والكفاح الملح ضد الإرهاب بجميع مظاهره، والذي ينبغي عدم تفسيره بأنه صدام بين الحضارات أو المعتقدات الدينية، هو قمة الأولويات على جدول أعمالنا الدولي، ذلك أنه لا يمكننا التأكد من أن أي بلد بمنأى عن الخطر الذي يشكله الإرهاب الدولي. ونادرا ما شهدنا في سجلات التاريخ تحديات خطيرة للسلام والأمن الدوليين كتلك التي نواجهها اليوم - وهي حقيقة تختم علينا أن نتخذ مواقف واضحة وثابتة تتماشى مع أحكام الميثاق ومعايير القانون الدولي السائدة. فما هو معرض للخطر اليوم ليس الأمن الدولي فحسب، بل النظام الديمقراطي ذاته الذي هو رمز للانتصار والخير العالمي من حيث تطلعه الدائم نحو الحرية والعدالة، وكفاحه من أجلهما.

وعقب هذه الأحداث مباشرة عمدت حكومتنا إلى تعزيز التدابير الداخلية التي تقتضيها الظروف، حتى تتمكن من تشديد الرقابة والترتيبات الأمنية على التحركات داخل البلد وخارجه، مع احترام مبدأ حرية تنقل الأفراد.

وجمهورية باراغواي، وعيا منها لمسؤولياتها واتساقا مع الالتزام الذي قطعته بصفتها عضوا في هذه المنظمة، أنشأت بموجب مرسوم أصدره الجهاز التنفيذي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، لجنة مشتركة بين الوزارات لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا. ودُعِيَ الجهازان القضائي والتشريعي ومكتب المدعي العام إلى تسمية ممثلي مختلف الجهات الحكومية. وتم تشكيل

عريفها جيدا ستكفل لنا النجاح في أعمالنا. وانتخابكم أيضاً إعراب عن التقدير لجمهورية كوريا الشقيقة، وهي بلد تربطنا به أواصر قوية للتعاون والصداقة. ولكم أن تطمئنوا إلى ثبات وفد باراغواي وإصراره على دعمكم في الاضطلاع بالواجبات الملقاة على عاتقكم.

وأود بالمثل أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للعمل الذي يقوم به الأمين العام لمنظمتنا، السيد كوفي عنان، الذي كان له مؤخراً شرف نيل جائزة نوبل للسلام تكريماً له على تفانيه من أجل قضية الأمم المتحدة، ألا وهي السلام ذاته. وإننا لعلنا يقين من أنه في ظل قيادته ستصل جهود الأمم المتحدة إلى جميع الشعوب، وستكيف المنظمة نفسها مع الواقع الجديد والتحديات الكبيرة التي يفرضها علينا سياق السياسات الدولية.

واسمحوا لي اليوم، بعد شهرين من وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة والمدانة، أن أكرر الإعراب عن تضامن حكومتنا وشعب جمهورية باراغواي مع حكومة الولايات المتحدة وشعبها، وأن أؤكد التزامنا الذي لا يتزعزع بمكافحة الإرهاب بجميع مظاهره. إن جمهورية باراغواي لا تقف مكتوفة اليدين أمام هذه الجريمة الخبيثة، وستواصل دعم جميع الجهود التي تبذلها هذه المنظمة والمجتمع الدولي لوضع نهاية حاسمة لهذه الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. ويجب ألا نكتفي بإطلاق شعارات التضامن والإدانة، بل علينا أن نقدم التزامات أكيدة بالانضمام إلى توافق الآراء الدولي الذي تم تعبئته لمواجهة هذا التهديد الخطير للإنسانية.

إن هذه المناقشة العامة تجرى في ظل ظروف لم يكن من الممكن أن نتخيلها من قبل، ظروف ذكرتنا بمدى ضعفنا أمام أفراد ومجموعات من الأفراد يقترفون أعمال عنف عشوائية لا يمكن أن تبررها عقول أو مشاعر المتحضرين من البشر. وعلينا أن نذكر أيضاً بأن موضوع الإرهاب الدولي

عامل مفتوح باب العضوية لتقييم وصياغة سياسات مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب.

في الأسابيع الأخيرة، تعرضنا مرة أخرى لتهديد إرهابي جديد، وأشير هنا بصفة خاصة إلى استخدام العوامل البيولوجية التي يمكن أن تكون على مستوى الكوكب وتهدد بقاء البشرية ذاته. وهذه الممارسة الإجرامية الجديدة تحتم أن نرد عليها بسرعة وقوة قدر الإمكان، وأن نكون مصممين في كل جهودنا لكشف مرتكبيها ورعاقم الذين يعملون في الخفاء.

إن الشواغل والإجراءات الدولية التي أفرزتها أحداث أيلول/سبتمبر يجب أيضا أن تحفزنا على تأمل وتقييم مواضيع أخرى لها أهمية فائقة على جدول أعمالنا، مثل مكافحة الفقر، والحاجة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وسبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، حتى يمكن التخفيف من حدة الخلل الذي ما زال يشكل سمة العلاقات الدولية.

وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية، إلى جانب الالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها في سياق التنمية في مختلف محافل منظمنا، يجب أن يظل أحد تحدياتنا الكبرى والمُلحة في السنوات المقبلة.

ولهذا السبب، نحن نتفق تماما مع النقطة التي ذكرها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة والتي قال فيها إن أصعب معركة تواجه المجتمع الدولي هي معركة القضاء على الفقر. وهذا بالضبط هو السبب الذي يحتم علينا أن نزيد من سرعة النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وإننا على ثقة من أن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في العام القادم في مونتيري بالمكسيك، سيحقق النتائج المرجوة. ولبلوغ هذه الغاية، نرى أنه لا بد من إيلاء اهتمام للفوارق القائمة بين المستويات الحالية للتنمية، والالتامثل السائد في

اللجنة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تحت تنسيق وزارة العلاقات الخارجية.

كما يبحث الجهاز القضائي في الوقت الراهن مشروع قانون يحدد، وينص على، عقوبات لجريمة الإرهاب، وهو يحظى بتأييد تام من الجهاز التنفيذي.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وقعت باراغواي على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي أحييت إلى الكونغرس الوطني لاعتمادها. وقد شرعت الحكومة الوطنية في الإجراءات الدستورية التي تسمح لها، في أقرب موعد ممكن، بالتوقيع والتصديق على الاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع والتي لم تصبح طرفا فيها حتى الآن أو بالانضمام إليها.

ونتوقع أيضا أن تعتمد الجمعية العامة في وقت مبكر الاتفاقيتين المتعلقةتين بالإرهاب والتين تجرى مناقشتهم حاليا في اللجنة المختصة التي أنشأها اللجنة السادسة لهذا الغرض. ويجب ألا ننتظر حتى تتكرر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كيما نعجل بتعزيزنا للإطار القانوني الدولي. فالوقت الذي ينقضي قبل أن نقوّي إطارنا القانوني سيكون فرصة سانحة للإرهابيين لكي يعززوا قدراتهم ويمدوا أنشطتهم الإرهابية إلى بلدان أخرى.

وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، شاركنا، عن اقتناع تام، في البت في الإجراءات، وصياغة القرارات، التي اعتمدت مؤخرا أثناء الاجتماع الاستشاري لوزراء الشؤون الخارجية.

وفي سياق رابطننا الإقليمية - السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور) - فقد تقرر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أن يباشر أعضاؤها فيما بينهم أوسع تعاون ممكن من أجل تبادل المعلومات وإجراء الدراسات واتخاذ إجراءات متضافرة لمناهضة أعمال الإرهاب، وإنشاء فريق

الخاصة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) للأعضاء الآخرين في المنظمة.

وثمة قضية أخرى معلقة يلزم أن تحسمها منظمنا، قضية تثير بالغ قلقنا نظراً للزيادة الأخيرة في أعمال العنف والخسائر في الأرواح البشرية، هي الحالة في الشرق الأوسط. ونرى أنه ينبغي لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى حل يستجيب للتطلعات المشروعة للأطراف المعنية. وهذا الحل يجب أن يشمل الاعتراف بوجود إسرائيل داخل حدود آمنة ومحددة جيداً، وتمتع الشعب الفلسطيني كاملاً بحقه في أن يكون له وطن خاص به. إننا بحاجة إلى معالجة هذه القضية بعزم وتصميم، والتيقن من أننا نعمل مع الإرادة السياسية اللازمة للإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

ويأمل بلدي باراغواي كذلك في إمكان التوصل إلى تسويات للمشاكل المتعلقة بمناطق التوتر الأخرى في العالم. وفي هذا الصدد، وانطلاقاً من مبدأ العالمية المكرس في ميثاق منظمنا، فإننا نطالب بإيجاد حل لمشكلة جمهورية الصين وتايوان في إطار معايير القانون الدولي.

وتجربنا الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وآثارها على أن نُعبئ، بكفاءة وبأقصى درجة من المسؤولية والتضامن، التعاون اللازم من البلدان متقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها كقيادة عندما نحاول تهيئة الظروف اللازمة لتوفير فرص متساوية للعمل بأجر، وعندما نسعى إلى القضاء على أوجه الإجحاف في الدخل التي تقوض الاستقرار الاجتماعي، وإلى توفير الرعاية الصحية والخدمات الأساسية لشعوبنا وتحقيق التنمية المستدامة لبلداننا.

وفي الختام، نحن ندرك اليوم أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى أن نبدأ عملية تسمح لنا بأن نعمل معاً

قدرة البلدان على المشاركة في العمليات الدولية، ونخص بالذكر في هذا الصدد الوضع الخاص بالبلدان غير الساحلية التي تواجه بسبب طبيعتها الجغرافية صعوبات أكثر في المشاركة في التجارة الخارجية، مما يعرقل تنميتها الاقتصادية.

وأملنا ألا تقتصر النتيجة النهائية لذلك المؤتمر على مجرد صدور بيان سياسي أو الإعراب عن بعض التمنيات. ونأمل أن يضع المؤتمر أهدافاً وغايات واضحة تضمن جعل عملية العولمة، بدلاً من أن توسع الفجوة الحالية بين الأغنياء والفقراء، تعزز التنمية لجميع الدول في إطار شامل ومنصف للجميع.

ونظراً للتحديات والتغيرات الجديدة التي نشأت منذ بداية الألفية الجديدة، نؤكد من جديد التزامنا بالحاجة الملحة إلى تعزيز منظمنا مع إبراز، أولاً وقبل كل شيء، الدور المحوري الذي ينبغي أن تضطلع به الجمعية العامة باعتبارها الجهاز التداولي الأكثر تمثيلاً وعالمية وإنصافاً. وينبغي لنا ألا نسمح للجمعية العامة بأن تصبح مجرد مكان للاجتماع الذي نشارك فيه من أجل الوفاء بمهمة روتينية في إطار جدول زمني مُعد مسبقاً للعمل.

ويمثل الإسراع بإصلاح مجلس الأمن جانباً أساسياً آخر من جوانب تعزيز الأمم المتحدة. وينبغي أن يصبح المجلس جهازاً أكثر ديمقراطية، وتمثيلاً، وشفافية كي يتسنى له تحقيق توازن سياسي أفضل. وينبغي أن تتيح هذه العملية زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، حتى يمكن كفالة مستوى مشاركة أفضل للبلدان النامية الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الوقت الحالي. وبالمثل، نرى أنه من المناسب فيما يتعلق بالشفافية في أنشطة المجلس، إنشاء آلية تفاعلية تشارك فيها الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة بحيث تتاح لها فرصة أكبر للتعرف على أعمال المجلس. ولهذا السبب نرحب بجلسات الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس اللجنة

البلدان الغربية والاتحاد السوفياتي السابق. وبالطبع أن انتهاء التنافر الخطر والمضلل بين الشيوعية والرأسمالية أمر نرحب به، وهو يفتح الباب في الواقع أمام بعض الفرص الجديدة التي ستكون واعدة لو استفاد منها كل المعنيين استفادة كاملة.

بيد أنه لا بد من الإشارة بشكل قاطع إلى أن الكثير من المشاكل في العالم اليوم تمتد جذورها إلى ما قبل الحرب الباردة؛ وهي تسبق بداية الشيوعية في روسيا في عام ١٩١٧. فقد بدأت تجارة الرقيق في الأربعينات من القرن الرابع عشر على امتداد ساحل أفريقيا الغربي. وتقرر في برلين في عام ١٨٨٤ تحويل أفريقيا الدامية من الرق إلى استعمار مقيم. وحدث هذا قبل اعتناق الشيوعية في روسيا زمن طويل. ولذا لا يمكن تحميل الحرب الباردة مسؤولية هذه الأخطاء ومسؤولية التعقيدات التي نجمت عن هذه الأخطاء، التي يظل الكثير منها سائدا حتى اليوم، خاصة في أفريقيا.

والنشاط الذي أعقب نهاية الحرب الباردة لم يكن له كله ما يبرره. أما أغنية العولمة، فإنها ليست كما قلت مرارا نعمة جديدة على الإطلاق. فقد جرت عولمة الأفريقيين كرقيق في كل أنحاء العالم في الأربعينات من القرن الرابع عشر. واسمى الأصلي جويل، وهو بالفعل اسم يهودي، ولذا فأنا معولم بالفعل. وكثيرون من أبناء جلدي اتخذوا أسماء عربية مثل عزيز وموسى لأهم مسلمون. لقد تعولمنا في أفريقيا من زمن بعيد. غير أن من المؤسف أن حركة العولمة تلك كانت طفيلية. كانت حركة عولمة طفيلية؛ ولم تكن حركة عولمة تكافلية. ولذلك يبقى السؤال الوحيد الجديد الذي يمكن أن نطرحه بشرعية وبصورة مفيدة هو: هل ستكون المرحلة الجديدة من العولمة أقل طفيلية وأكثر تكافلية أم لا؟ هذا هو السؤال. هل ستكون العولمة الجديدة للخير المتبادل لكل البشر، أم ستكون قصة النظام الطفيلي القديم على نطاق عالمي؟

بطريقة رشيدة لإقامة نظام جديد للاقتصاد العالمي يكون داعما وموفرا لفرص مشاركة الجميع ويكون مقصده النهائي النهوض بالتنمية والرفاه لجميع شعوبنا هائيا وعلى نحو حاسم. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن الاقتناع الكامل لحكومتي بأن الوضع الدولي الراهن يبرز أهمية بدء هذه العملية وانتهائها في إطار الأمم المتحدة، وبذلك نكفل المشاركة الكاملة فيها من جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد لويس أنخيل غونزاليس ماكي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقه رئيس جمهورية أوغندا.

اصطحب السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موسيفيني (تكلم بالانكليزية): يدور الكثير من الحديث حول بعض الشعارات مثل "النظام الدولي الجديد"، و "العولمة"، و "القرية العالمية" وما إلى ذلك. ويبدو أن كل ما نشهده من مواقف متصفة بالحماس ومعبرة عن الرضا عن النفس قد نجمت عن انتهاء الحرب الباردة بين

والخارجية، تعيش أتعس عيشة في العالم. ويدخل كثير من الأفريقيين وبعض العرب في هذه الفئة التي لا تزال لم تعتق على وجه الأرض. وكما قلت، فإن غير المعتوقين يدخلون في هذه الفئة جزئيا بسبب أخطائهم الداخلية - كالتأنيبية وكره الأجانب والصراعات بلا مبدأ، وخنق المؤسسات الحرة، والبلقنة السياسية لمناطقهم وخنق الحريات السياسية، وما إلى ذلك - وجزئيا بسبب عوامل خارجية غير مؤاتية إطلاقا لا تزال موجودة حتى الآن. وأسوأ هذه العوامل هو عدم وصول هذه البلدان إلى أسواق أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند وروسيا.

ولا معنى لأغنية المعونة بدون إمكانية الوصول إلى الأسواق. فالمعونة بلا وصول إلى الأسواق تفقد مغزاها. ولا بد من إنهاء الحمائية كلها، خاصة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي في أوروبا، ولا بد أن تنتهي الإعانات لفلاحي أوروبا إذا كنا نتحدث عن قرية تكافل عالمية لا عن طفيلية. وأشيد هنا بالحكومة الأمريكية والرئيس جورج بوش على مبادرة بإصدار قانون النمو والفرص في أفريقيا. ولئن كانت أوغندا لم تستفد حتى الآن من تلك المبادرة، بسبب ضعفنا المحلي الذي تقاوم بسبب الآراء الغامضة لدى شركائنا في المؤسسات المتعددة الأطراف، فثمة بلدان أفريقية أخرى بدأت تستفيد، ومنها كينيا ومدغشقر وليسوتو ونيجيريا وجنوب أفريقيا. وهذا حسن. فقانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي سنته الحكومة الأمريكية، أول خبر سعيد أسمعته منذ وقت طويل. لقد بدأ الأمريكيون أخيرا يغيرون صورتهم التي كانوا فيها قرويين عالميين طفيليين.

ويجب أن يلحق الأوروبيون بالأمريكيين في التخلص من هذه الصفة الناقصة. ورغم أنهم تحدثوا عن أن أوروبا سيدخل إليها من أفريقيا "كل شيء إلا المدافع"، فهم لا يزالون يقدمون الإعانات للفلاحين المصطنعين في أوروبا. وهذا يشوه التجارة بالمنتجات الزراعية.

الطفيلية في العالم ليست مسؤولية المستفيدين من عدم المساواة وحدهم. بل إن الضحايا يسهمون دائما في تهميش أنفسهم باختيار أهداف خاطئة وأساليب خاطئة - قبل الاستعمار وخلال الاستعمار وحتى بعد الاستعمار. فقد أصبح الرؤساء الأفريقيون القصيرو البصر الميسرين الأساسيين لتجارة الرقيق. وحتى وقت قريب جدا لم يكن الأوروبيون يملكون الوسائل التكنولوجية لإخضاع القارة الأفريقية من حيث وسائل النقل فيها - أي السكك الحديدية - ولا الأسلحة ولا الأدوية. ولولا الحروب بين الأخ وأخيه التي يثيرها القادة الأفريقيون لما أمكن أن تقوم تجارة الرقيق ولا أن يستمر الاستعمار. ولا استطعنا أن نهمز الاستعماريين ونضطرهم منذ البداية إلى أن يتعاونوا معنا لخير الجميع. فالضعف في جانب الضحايا المحتملين يغري دائما المعتدين. والمعتدي يتشجع دائما بضعف ضحاياه المحتملين.

مع ذلك يظل أساس انعدام المساواة بين الشعوب اليوم مسؤولية مشتركة بين ضحايا حركة العولمة الطفيلية المستمرة منذ ٥٠٠ عام، من جهة - وهم في هذه الحالة الأفريقيون والعرب وشعوب أخرى مهمشة - والمستفيدين من هذه الحركة غير المتكافئة الآن، والشريرة في الماضي، من جهة أخرى. فالضحايا والمستفيدون من حركة العولمة الطفيلية هم المسؤولون عن هذا الوضع. أما المستفيدون من حركة العولمة الطفيلية حتى الآن فهم سكان أمريكا الشمالية والأوروبيون واليابانيون.

ولأسباب متنوعة ما فتئت بعض الشعوب التي كانت في السابق مستعمرة - كالهنود والإندونيسيين والباكستانيين وشعوب جنوب شرقي آسيا والأمريكيين الأصليين - والشعوب التي كانت شبه مستعمرة في السابق كالصينيين، تهب في تحركات هامة تساعد ببطء ولكن بثبات، على استقامة ميزان القوة في العالم. غير أن بعض الشعوب الأخرى تظل بسبب عدد من العوامل الداخلية

تشجيع هذه التوجهات الإيجابية في أفريقيا بفتح أسواقه على أساس يخلو من الحصص النسبية والتعريفات الجمركية. ومن شأن ذلك، بطبيعة الحال، أن يجبر المستثمرين الدوليين على الاندفاع نحو أفريقيا والاستثمار فيها. وهم يفعلون ذلك بالفعل من خلال تدابير محدودة من جانب الأمريكيين في إطار قانون النمو والفرص في أفريقيا. ومع وضع أهداف وأساليب أكثر تحضرا تصبح التنمية العالمية المتوازنة ممكنة ومرغوباً فيها لدى الجميع، بمن فيهم مواطنو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المضطرون إلى أكل أغذية رديئة ودفع ضرائب أعلى لحماية الأغذية ذات النوعية الرديئة ضد الأغذية الأفضل من أفريقيا.

كلما أسافر إلى الخارج آخذ معي أغذيتنا الأوغندية - الحليب ودقيق الدخن والفواكه والبقول والدجاج والعسل وموز الجنة، الذي نسميه "ماتوكي" في لغتنا. قبل بضعة أيام، عندما كنت في طريقي إلى هنا، نفذ مخزوني من الأناناس واشترى مساعدون لي أناناسا من متجر في المملكة المتحدة. أخذت شريحة واحدة وفي الحال توقفت عن الأكل كله. الشيء الأول، كانت فاكهة الأناناس يابسة. ولم أر في حياتي أناناسا يابسا حتى رأيت تلك الفاكهة في لندن. وكان طعمها أقل حلاوة ولاذعا مثل الحمض. وذات مرة وقعت لي نفس التجربة في واشنطن. فلقد أحضروا لي شيئا ما يسمونه هم الأناناس. ولم أصدق ذلك. لماذا يجب أن يتحمل البشر في العالم هذا الحرمان بسبب سياسات تصاغ لخدمة مصالح ضيقة؟ لماذا يجب أن يحدث ذلك؟ لن أكل الأناناس مرة أخرى حتى أعود إلى أوغندا.

لقد استخدم الطغاة والمستعمرون وأولئك الذين سعوا إلى التحكم في مصائر الآخرين أساليب وحشية: الإبادة الجماعية والعمل الإجباري والإبادة العرقية وما شابه ذلك. ولذلك من المدهش أن بعض من يزعمون القتال من أجل تحرير الشعوب المقهورة يستخدمون أيضا وسائل بربرية

ونتيجة لذلك، لم يكن نصيب أفريقيا من مجموع التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية والتي بلغت قيمتها ١,٢ تريليون دولار سوى ما يقرب من ٢٠ بليون دولار - إذا أدرجنا فيها النتائج الأخيرة لقانون النمو والفرص في أفريقيا، وهذا يساوي حوالي ٢ في المائة من المجموع. وبذلك لا تحصل أفريقيا من إجمالي قيمة التجارة الزراعية سوى على ٢ في المائة. وفي الوقت ذاته، تدفع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣٦١ بليون دولار في شكل إعانات مصطنعة للفلاحين في تلك البلدان. والغريب أن هذه البلدان ما فتئت تبشر باسم التجارة الحرة. إن المبشرين بالتجارة الحرة يمارسون حمائية مكلفة بدرجة غير معقولة. ويألفها من مفارقة مؤسفة. إن ممارسة الكيل بمكيالين لا بد أن تنتهي.

لقد أزلت أفريقيا بعض العقبات القديمة، وبعض العوامل الداخلية، أمام الاستثمار الخاص. وباتت الآن قدسية الملكية الخاصة في أفريقيا مفهوما عاما تقريبا. ولم يعد هناك تأميم للمؤسسات الخاصة. وتملك بعض البلدان الأفريقية إطارا للاقتصاد الكلي ثابت الاستقرار. وانخفض التضخم إلى مستوى سالب في أوغندا وهو الآن -٣,٠ في المائة والعملات الأفريقية باتت الآن قابلة للتحويل، وجزء كبير من أفريقيا ينعم بسلام تام، والبنية التحتية معقولة، والديمقراطية تمارس على نطاق واسع في أفريقيا اليوم، حتى أننا بدأنا بمعالجة مسألة البلقنة السياسية المفرط للقارة، التي توجد بها ٥٣ دولة، مقارنة بثلاث دول في قارة أمريكا الشمالية بأسرها.

وإننا نتعامل مع هذه القضية بمجموعة من الطرق، بما فيها التكتلات الاقتصادية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة للشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي في شرق ووسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقة غرب أفريقيا. العالم بحاجة إلى

سبيل الحرية. لقد ابلينا بلاءً حسنا جدا في هذا المضمار. لقد حاربنا في أفريقيا منذ عام ١٩٦١ حروب تحرير في موزامبيق ضد البرتغاليين، وفي أنغولا ضد البرتغاليين، وفي غينيا - بيساو ضد البرتغاليين، وفي زيمبابوي ضد الأقلية البيضاء، وفي جنوب أفريقيا ضد الأقلية البيضاء، وفي أوغندا ضد عيدي أمين. لقد كان هناك مجرم اسمه عيدي أمين كان لا بد أن نحاربه. ومع ذلك لم نستعمل الإرهاب قط. وهذا أمر مسجل. كنا نخوض الحرب دائما مقاتلين ضد مقاتلين. وفي أوقات عديدة انخرط رفاقنا في أعمال جماعية: هجمات ومظاهرات والتماسات ونضال دبلوماسي، إلى آخر ذلك. ولم يختطف المناضلون الأفارقة في سبيل الحرية طائرة واحدة، على الرغم من أن الحروب ضد الاستعمار كانت دائرة في كل هذه البلدان.

إن الأعمال الإرهابية مضللة وإجرامية ويجب أن يعارضها الجميع كمسألة مبدأ. لقد بدأت أفريقيا تستفيد من قانون النمو والفرص في أفريقيا، الإجراء الذي اتخذته الأمريكيون لفتح أسواقهم أمام بضائعنا. لكن الأعمال التجارية في أمريكا بدأت الآن تعاني من كساد. ومن ثم فإن الإرهابيين الذين يزعمون أنهم يحاربون من أجل القضية الفلسطينية يضررون بشكل موضوعي مصالح الأفارقة الذين كانوا دائما حلفاء للفلسطينيين. وهذا أمر يأتي بنتائج عكسية. لقد حاول الإرهابيون أن يستقطبوا العالم، بتحريض المسلمين ضد المسيحيين، وهذا أمر خاطئ وغير مقبول. فالاستغلال لا يعرف حدودا، وهو موجود في كل الأجناس وكل الديانات. كما يوجد المستغلون في جميع الأعراق وجميع الديانات. وكان على العرب أن يناضلوا ضد الإمبريالية التركية. ولكن العرب والأترك كانوا مسلمين. لماذا، إذاً، كان عليهم أن يحاربوا بعضهم بعضا؟ ومن وحوش القرن الماضي، كان عيدي أمين، الذي ينتمي إلى بلدي، وهو مسلم. وكان علينا أن نتخلص منه لتحرير الجميع في

مثل الإرهاب. وفي النقاش الدائر حول الإرهاب لم أسمع أحدا يشغل باله بتعريف الفرق بين المقاتل من أجل الحرية والإرهابي. ما هو الفرق بين المناضل في سبيل الحرية والإرهابي؟ إمزي نلسون مانديلا - "إمزي" كلمة تعني شخصا موقرا كبيرا في السن - كان حتى وقت قريب مناظلا في سبيل الحرية. هل كان إرهابيا؟ ليس على الإطلاق. هل سمع أحد بأن نلسون مانديلا اختطف طائرة أو زرع قنبلة في مطعم؟ ولكن السيد مانديلا كان مناظلا في سبيل الحرية. ولم يكن إرهابيا. ويكمن الفرق بين الإرهابي والمناضل في سبيل الحرية في حقيقة أنه بالرغم من أن المناضل في سبيل الحرية قد يضطر في بعض الأحيان إلى استخدام العنف فإنه لا يستطيع استخدام العنف العشوائي. والشخص الذي يستخدم العنف العشوائي هو إرهابي. والمناضل في سبيل الحرية قد يضطر بعض الأحيان إلى استخدام العنف.

أنا اضطررت إلى استخدام العنف ضد عيدي أمين. ولكني لم اختطف يوما طائرة. لم يسمع أبدا بأن موسفيني اختطف طائرة أو زرع قنبلة في حانة. فمرتادو الحانة ليسوا سياسيين. بعضهم يذهب إلى هناك لمجرد اللهو. فأى نوع من الثوريين هذا الذي يقتل هؤلاء الناس؟ الشخص الذي يستخدم العنف العشوائي إرهابي. والإرهابي لا يميز بين مقاتلين وغير مقاتلين، بين مدنيين وغير مدنيين، بين جنود مسلحين وجنود غير مسلحين. وحتى إذا كان الشخص جنديا يجب ألا يتعرض عندما لا يكون في الخدمة الفعلية إلى الهجوم فمن يزعم أنه مناضل في سبيل الحرية. لا يجوز مهاجمته. هذا يتنافى مع قوانين الحرب. الإرهابيون يشنون حربا بدون إعلانها. ولهذا يختطف الإرهابيون الطائرات ويزرعون القنابل في المراكز المأهولة بالسكان، وما إلى ذلك.

إننا في المعتاد نحصل على المشورة الفنية من أنحاء أخرى من العالم. ويأتي الأوروبيون دائما لإعطائنا المشورة الفنية. وأنا بدوري أود أن أعطيكم مشورة بشأن النضال في

استمرت زمنا طويلا، وأصبحنا أخيرا جزءا من النظام العالمي الجديد وليس مجرد مشاهدين لهذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطحب اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب، في الأمم المتحدة، بفخامة اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدعوه إلى إلقاء خطابه.

اللواء كاييلا (تكلم بالفرنسية): في البداية، أسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الموقرين الذين سبقوني، لأتقدم إليكم، سيدي، بالنيابة عن شعب الكونغو وبالأصالة عن نفسي، بأحر تهانينا بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. إن بلدكم، جمهورية كوريا، يقيم علاقات ممتازة مع بلدي.

واسمحوا لي أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأتقدم بأحر التهاني القلبية للسيد كوفي عنان، ابن أفريقيا البار، بمناسبة إعادة انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة وحصوله على جائزة نوبل، التي منحت له تقديرا لالتزامه بقضية النهوض بالسلام في العالم.

أوغندا، بمن فيهم المسلمون. وقد استمرت الحرب في السودان عقودا. والعناصر التي تدعي أنها تفعل ذلك باسم الإسلام، هي نفس العناصر التي تتخذ الموقف الخاطئ في هذا الصراع، ساعية إلى السيطرة على خلق الله.

ولهذا، فإنني أؤيد موقف الولايات المتحدة الذي اتخذته في هذه المناسبة، كما فعلنا في حرب الخليج، في الكفاح ضد هذه العناصر الرجعية ودحرها، لما تسببه من تشويه وإساءة للمناضلين من أجل الحرية. وإذا اقتضى الأمر، ينبغي لجميع بلدان العالم التي ترفض الإرهاب أن تسهم بقواتها وأن تنهي العمل بسرعة. وينبغي أن ينظر إلى التحالف ضد الإرهاب بنفس النظرة إلى التحالف ضد الفاشية في الثلاثينات والأربعينات.

ومع ذلك، يجب دعم الطموحات العادلة للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب المضطهدة، مثل شعب جنوب السودان، كيما يمكن التوصل إلى حلول سلمية لهذه الصراعات. وإنني أحيي الحرية والمساواة لجميع شعوب العالم. وأولئك الذين يسعون إلى السيطرة على الآخرين أو استغلالهم، لديهم أطماع غير مشروعة. وأماننا الآن فرصة لبناء عالم جديد عادل. وينبغي أن تكفل الإرادة الحرة لجميع الشعوب. وفضلا عن ذلك، فإن أهم صك للتحرير، وأعني بذلك تحرير التجارة، ينبغي أن يتيح للسلع الأفريقية فرص الوصول من وإلى الأسواق في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع إلغاء الحصص والإعفاء من التعريفات الجمركية.

لقد بدأت أفريقيا تخفف من حدة صراعاتها. والصراع في ليسوتو حسم بواسطة آلية أفريقية. وفي الأونة الأخيرة، أدى اتفاق أروشا للسلام والمصالحة إلى إنهاء الصراع في بوروندي. وبت من الممكن حسم مشكلات

كما أود أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأمم المتحدة وإلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يستحق عملها الشاق في الميدان كل تقدير، وأشكر كذلك منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي وبعض الشركاء التقليديين لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد تحسنت الحالة على الأرض بالرغم مما أبدته بعض الأطراف في اتفاق لوساكا من سوء النية. ففض اشتباك القوات هو في مراحله النهائية، وقد لوحظ ما أسفر عنه من وضع حد للأعمال العدائية بصورة فعالة بما يرضي الجميع. بيد أن عودة التوتر المسلح شوهدت في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الجزء الذي تحتله رواندا من البلد. وقد تم وصف هذه الأعمال العدائية خطأ بأنها عبارة عن قتال انتقل إلى مؤخرة القوات الرواندية. والواقع، أن ما نراه يمثل النتيجة المنطقية لفشل خطة جديدة للمعتدين الروانديين الذين يأملون في أنه لاكتساح المقاومة الكونغولية بأسرها، من الأفضل أن يحتلوا الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يتسنى لهم مواصلة هب ثرواتها دون رادع.

وفيما يتعلق بزع سلاح الجماعات المسلحة، ينبغي لنا أن نلاحظ أن اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا قد اعتمدت برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج، الذي وضعته بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو واللجنة العسكرية المشتركة. وينص هذا البرنامج أولاً، على نزع السلاح الطوعي لجميع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة الكونغولية، تأكيداً مجدداً منها لحسن نيتها والتزامها بهذه الخطة، بإعادة تجميع ٣٠٠٠ محارب رواندي وحجزهم في مقاطعتي كامينا وكاتانغا، ولا تزال هناك حالياً بعثة تابعة

إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكومتها وأنا شخصياً، ندين جميعاً وبلا تحفظ، أعمال الإرهاب الأعمى التي غمرت الولايات المتحدة والبشرية جمعاء بموجة من الحزن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. أعمال العنف تلك لا مسوغ لها ولا تستحق إلا الاحتقار من جانب المجتمع الدولي والدول الحبة للسلام والعدل.

وتطبيقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتنفيذاً له، تلتزم حكومة بلادي بالتعاون الكامل في تنفيذ كل المبادرات الرامية إلى القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله.

إن الشعب الكونغولي، وهو نفسه ضحية بريئة للحرب العدوانية التي تشنها كل من رواندا وأوغندا وبوروندي - وهذا نوع آخر من الإرهاب يتسم بالأعمال الوحشية وقد أدى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى وفاة الملايين من الكونغوليين - لم يجد صعوبة في إدراك الطابع الشرير للأحداث المؤسفة التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

قد يبعث على الضجر سرد أصل وعواقب الحرب العدوانية التي بدأت يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وبالتالي، واتباعاً لمنطق السلام، وإدراكاً مني لأن التسويات الخالية من العنف هي وحدها الكفيلة بإقرار سلام دائم، لا يسعني إلا أن أحيي مبادرات السلام العديدة التي سعت إلى إيجاد حلول للصراعات عن طريق التفاوض.

ويتبادر إلى ذهني على وجه الخصوص الرئيس الزامبي شيلوبا، الوسيط المعين لعملية لوساكا للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشير أيضاً إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبخاصة أنغولا وناميبيا وزمبابوي، التي هرعت لنجدة بلدي عند تعرضه للاعتداء، وفقاً لميثاق هذه الجماعة.

توفرها الانتخابات الشعبية والتي تضمن بدورها الاستقرار السياسي.

وأود أن أعتنم هذه المناسبة لدعوة الأمم المتحدة إلى فرض جزاءات تحذيرية ضد جميع الدول التي تقوم بنهب ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية وضد أعوان هذه الدول وشركائها.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التوجه بالشكر إلى أعضاء مجلس الأمن لاتخاذهم القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١) في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بالإجماع، الذي يدين قيام المتمردين الكونغوليين بإنشاء قوة مشتركة، بتحريض من رواندا، في خرق لاتفاق لوساكا، وفي انتهاك لخطة نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويعتبر هذا القرار محل ترحيب بالغ لأنه ينص على نشر المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو. كما ينص على تجريد مدينة كيسانغاني من السلاح، وعلى حياد كيندو وإعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أدتُ في بياني الأعمال الشائنة التي ارتكبت ضد شعب الولايات المتحدة وضد العالم بأسره. كما تكلمت عن الحالة الفاجعة في بلدي، الذي ظل ضحية للعدوان على مدى السنوات الثلاث الماضية. كما أشرت إلى التقدم الهام الذي تحقق في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تتعرض، لسوء الحظ، للخطر من خلال سوء نية رواندا وشركائها من المتمردين الكونغوليين.

وقد أكدتُ على الأهمية الجوهرية لدعم المجتمع الدولي إذا كنا نبغي تحقيق هذه العملية بنجاح والشروع في إعمار بلدي. ولا يطالب الشعب الكونغولي الذي عانى كثيرا إلا بشيء واحد من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي،

لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو منذ بضعة أيام من أجل تحديد هوية هؤلاء الأفراد على وجه التخصيص.

وفيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية، فقد لوحظت المغادرة النهائية والكاملة لجميع القوات الناميبية. وتتواصل عودة القوات الأجنبية هذه إلى بلدانها؛ وتشعر القوات المسلحة الزمبابوية والأنغولية والأوغندية في الانسحاب. وعلى الرغم من الطلبات المتواصلة للمجتمع الدولي، عن طريق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تكمن المغارقة في أن رواندا تقوم بتعزيز وجودها العسكري في الكونغو.

أما عملية المصالحة، التي طال انتظارها من خلال الحوار الوطني، فقد حققت تقدما هاما أثناء الاجتماعات التحضيرية المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ في غابون، بفضل الميثاق الجمهوري الذي وضعته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد رسميا من على هذا المنبر التزام حكومتي التام بالمشاركة الكاملة في الدورات التي ستعقد بشأن هذا الحوار في جمهورية جنوب أفريقيا. وإنني أدعو الميسر لأن يعمل ما في وسعه على معالجة المسائل المعلقة للتأكد من استعادة المنتدى لطابعه الشامل، على النحو الذي ينص عليه اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

من المهم، بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يتمكن ممثلو جميع قطاعات السكان من المشاركة في هذا الحوار حتى يتسنى إرساء الأسس اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى أن يقوم، في الوقت المناسب، بمساعدة بلدي على إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وتتسم بالشفافية، الأمر الذي سيتيح للشعب الكونغولي أن يختار قاداته، القادة الذين يتمتعون بالشرعية التي

المتحدة إلا تأكيداً للتقدير الرفيع المستوى الذي يحظى به هو ومنظمتنا.

إذ تجتمع في نيويورك، لا تزال فضائع ١١ أيلول/سبتمبر ماثلة في ذاكرتنا الجماعية. وسمحوا لي أن أحيي بتقدير خاص ذكرى آلاف الضحايا الأبرياء الذين ذهبوا ضحية الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع وفي بنسلفانيا.

إننا نشجب محاولة الإرهابيين تبرير أعمالهم بأنها متسقة مع تعاليم الإسلام. ونحن نفعل ذلك لأنه لا الإسلام ولا أي دين آخر يغفر قتل المدنيين الأبرياء.

ولكي نحافظ على أرواح مواطنينا وأسلوب حياتهم، يتوجب علينا أن نركز على عواقب هذه الهجمات الإرهابية الشائنة.

يجب محاربة الإرهاب الدولي بجميع الوسائل المتاحة لنا. إن الإرهابيين لا يعرفون إلا شيئاً واحداً فقط، وهذا الشيء هو التدمير. وفي حين أن موريشيوس التزمت التزاماً كاملاً بالتحالف الدولي ضد الإرهاب، فإننا نحث المجتمع الدولي على النظر إلى الإرهاب الدولي من منظور طويل الأجل. إن الإرهاب أكبر خطر يهدد السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

ونعتقد أيضاً بأن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تكون على أساس مبادئ ومعايير مقبولة لدى كل دولة. فالإرهاب يظل إرهاباً، ولا يمكن تبريره في أي وقت أو في ظل أية ظروف. ونرى أيضاً أن الإرهاب العابر للحدود سبب ولا يزال يسبب ضرراً لا يمكن قياسه في أجزاء عديدة من شبه القارة الهندية وأفريقيا. ونحن مقتنعون أنه يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة أو ثلاثية في محاربة الإرهاب. وفي هذا السياق، نعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية يجب أن

ألا وهو: توفير العدالة للضعفاء والأقوياء، والأغنياء والفقراء على حد سواء.

اصطحب اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

اصطحب الرايت أونورابل أنرود جوغنوث، رئيس وزراء موريشيوس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني جداً أن أرحب في الأمم المتحدة بالرايت أونورابل أنرود جوغنوث، رئيس وزراء موريشيوس وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

السيد جوغنوث (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسعدني جداً أن أحاطب هذه الجمعية بقيادةكم القديرة والممتازة. وسمحوا لي أن أعتنم هذه المناسبة لأعرب لكم باسم وفدي عن أحر التهاني لانتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وبوسعكم أن تطمئنوا، سيدي، إلى أن وفدي سيقدم لكم أكمل دعم وتعاون في اضطلاعكم بالمهام الثقيلة التي سيطلب منكم مواجهتها أثناء مدة رئاستكم.

وأعتنم هذه الفرصة أيضاً لأتقدم بالشكر للسيد هاري هولكيري على الطريقة الممتازة التي أدار بها عمل الدورة الماضية للجمعية العامة.

سمحوا لي أيضاً أن أتقدم بالتهنئة إلى ابن أفريقيا المميز، الأمين العام، السيد كوفي عنان، على انتخابه دون معارضة لفترة ثانية. وما منح جائزة نوبل له وللأمم

جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المحادثات المباشرة بين رواندا وأوغندا لترع فتيل حالات التوتر قبل أن تتفجر عوامل مشجعة كلها، فإننا نرى أن السلام والأمن في أفريقيا يستحقان مشاركة أوثق من جانب المجتمع الدولي، خاصة في إتاحة الموارد المالية الكافية. ونتوقع الانتشار المبكر والكامل للمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثيا مع قرارات مجلس الأمن ودعمًا للحوار بين الكونغوليين.

ونحن ممتنون للقادة الأفارقة من أمثال الرئيس نيلسون مانديلا والرئيس موي والرئيس السابق ماسيري لإلتزامهم بتخليص أفريقيا من الصراعات وتمهيد الطرق لانطلاق الاقتصاد الأفريقي.

موريشيوس ملتزمة بإجراء إصلاح كبير في تكوين مجلس الأمن. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن نعدل الميثاق حتى يعبر عن هياكل القوة الجديدة التي ظهرت والتي تبرز توسيع العضوية. ومهما كانت معايير توسيع العضوية، فإننا نعتقد بأن الهند يتعين أن تصبح عضوا دائما في أول فرصة ممكنة. وتوسيع مجلس الأمن، وكذلك تقييم حق النقض الذي ينطوي على سلطة مطلقة، لا يجوز تأخيرهما أكثر من ذلك.

وتتطابق ولادة الاتحاد الأفريقي مع دوره كمحرك يدفع عملية الشراكة من أجل تنمية أفريقيا. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خريطة طريق تهتدي بها أفريقيا في استئصال الفقر وتحقيق نمو مستدام وتنمية مستدامة للقارة، مما يمكنها من أن تجد مكانها في اقتصاد العالم. إنها دعوة لعلاقة جديدة بين أفريقيا وشرائها.

إننا نعي الانتكاسة التي سببتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر للاقتصادات الكبرى، ولكننا نأمل أن تظل مجموعة الـ ٨ ملتزمة بتقديم كل مساعدة لأفريقيا من أجل التنفيذ الفعال للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

تباشر أعمالها في أبكر تاريخ ممكن، ويجب على البلدان التي رفضتها في الماضي أن تعيد النظر في موقفها.

ويجب ن نعمل عن كذب مع مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) بصورة كاملة.

وبالإضافة إلى الحرب ضد الإرهاب، يتعين علينا أن نشن عدة حروب أخرى، خاصة في ضوء الإعلان بشأن الألفية الذي اعتمد في العام الماضي. ويجب أن نواصل الحرب ضد الفقر والجهل والجوع والتخلف. إن الحرب ضد آفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حرب لا يسعنا أن نخسرها. وإننا نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل تركيز اهتمامه على هذه المسائل، لأنها غالبا جدا ما تكون الأرضية الملائمة للانشقاق والأزمات والحروب والإرهاب.

سيظل السلام والأمن معرضين للخطر ما دامت الترسانات النووية وأسلحة الدمار الشامل باقية وتزداد انتشارا. والآن، وقد أصبح محتملا أن يمتلك الإرهابيون هذه الأسلحة أو ربما يمتلكونها بالفعل، من الملح جدا أن تبدأ الدول النووية مناقشات مجدية مغزى بشأن إزالة هذه الأسلحة في غضون إطار زمني محدد.

وباختتام مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، يتعين علينا أن نتحرك نحو تنفيذ مبكر للتدابير الواردة في برنامج عمله. وهذا بالنسبة لأفريقيا، موضوع ذو أولوية. فنحن مقتنعون بأن نزع السلاح لا يمكن أن يظل مجرد شعار؛ بل يجب معالجته بفاعلية.

لا تزال الصراعات والحروب والأزمات منتشرة في أجزاء عديدة من القارة الأفريقية وفي أماكن أخرى، لا سيما في البلقان. ومع أن التطورات الأخيرة في بوروندي وفي

ونحن واثقون بأن بوسع إسرائيل وفلسطين، بدعم من المجتمع الدولي، أن تتوصلا في إطار تقرير ميتشل وخطة تينيت إلى سلام عادل دائم تعيش في ظلّه دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في أمان كل منهما داخل حدودها.

وفي منطقتنا بزغت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، كمؤسستين مهمتين تتكامل فيهما اقتصاداتنا. وتساعد هاتان المبادرتان الدول الأعضاء على تحسين مواجهتها لتحديات العولمة. والجماعة الإنمائية هي أول مؤسسة إقليمية تنشئ منطقة للتجارة الحرة. كما أن هاتين المؤسستين الإقليميتين تعالجان قضايا صلاح الحكم إلى جانب قضايا الأمن والسلام. ونحن نهتم بالحالة الداخلية لزملائنا الأعضاء بقدر ما أن ما يحدث في إحدى الدول يؤثر بالضرورة سلبا أو إيجابا على كل الدول الأعضاء.

ونحث جميع الأطراف في الاتفاق الإطاري للمصالحة الوطنية على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتسريع عملية الاستفتاء التي تبشر بدستور جديد في جزر القمر. وتقترح موريشيوس استضافة اجتماع للمانحين يعقد رعاية الاتحاد الأفريقي. بمجرد تنفيذ الاتفاق الإطاري.

وما زلنا نطالب بسيادتنا على أرخبيل شاغوس، وهي السيادة التي كانت المملكة المتحدة تمارسها منذ كانت موريشيوس مستعمرة، وذلك انتهاكا للقانون الدولي ولقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). ونحن واثقون بأن الأوان قد آن لأن تدخل المملكة المتحدة في مباحثات للتبكير بوضع الأرخيبيل تحت سيادة موريشيوس، المستحقة منذ زمن بعيد، وكذلك للتوصل إلى حل للمشاكل المتبقية بلا حل منذ أيام الاستعمار.

ومن دواعي قلقنا أيضا مخنة جميع الموريشيوسيين المعروفين باسم إلويس الذين طردوا بالقوة وبانتهاك صارخ

وتؤيد موريشيوس تحرير التجارة الدولية. بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. إلا أننا نشعر بخيبة أمل للافتقار إلى التقدم بالنسبة لمسائل التنفيذ والتعهدات التي قطعتها البلدان التجارية الكبرى. بموجب اتفاقات حلقة أوروغواي السابقة. إن شروط التبادل التجاري وكذلك الشواغل غير المتعلقة بالتجارة تميل كثيرا لصالح البلدان المتقدمة النمو التي لا تزال تمنع الوصول إلى أسواقها. إن أفريقيا، التي تشكل تجارتها الآن أقل من ٢ في المائة من التجارة العالمية يمكنها، إذا أزلت البلدان المتقدمة النمو حواجز التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى، أن تريد نصيبها في التجارة العالمية زيادة كبيرة فتحسن بذلك مستوى معيشة شعوبها. وزيادة التجارة بالنسبة لأفريقيا ستعني أيضا اعتمادا أقل على المساعدة.

ولئن كانت حين أن العولمة تتيح فرصا وتثير تحديات أيضا، فإننا يجب أن نعني أيضا جوانبها السلبية. ونحن ندعو إلى النأي عن استعمال معايير تعامل مزدوجة في التجارة مع البلدان الفقيرة.

تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من مجموعة من العيوب المتأصلة. وفي ضوء الجهود التي تبذلها لتحقيق تنمية مستدامة وضرورة تحسين قدراتها على العمل بفعالية في إطار ترتيبات التجارة العالمية الجديدة، يدعو وفدي إلى تنفيذ عاجل وفعال لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونرحب ببيان الولايات المتحدة الذي يؤيد إنشاء دولة فلسطينية. ونعتبر هذه الدعوة خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح لحل أزمة الشرق الأوسط. ونحن نحث الولايات المتحدة على أن تكون منصفة في علاقاتها مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية كليهما. كما نرى أن فرض شروط من جانب واحد قبل استئناف مباحثات السلام ليس مما يساعد.

ألا ينفذ هذا التجمع بعد اختفاء التهديد وزوال الخطر. لقد ابتعد العالم عن ذلك في مناسبات كثيرة. وعلينا من الآن فصاعداً أن نسير معاً، وأن نمهد الطريق لقيام عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطُحِب الرأيت أونرابل أنيرود جونوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس من المنصة.

خطاب السيد زلاتكو لاغوجيا، رئيس وزراء البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء البوسنة والهرسك.

اصطُحِب السيد زلاتكو لاغوجيا، رئيس وزراء البوسنة إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بالسيد زلاتكو لاغوجيا، رئيس وزراء البوسنة والهرسك وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

السيد لاغوجيا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي للكلام أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأتقدم بأخلص التهاني لكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم الذي أنتم جديرون به.

وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين قبلي للإعراب عن أصدق تعازينا لشعب الولايات المتحدة. إن تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر سيبقى محفوراً في أذهاننا وقلوبنا رمزاً لأبشع إهانة للحضارة والقيم المقبولة عموماً. وبغض النظر عن وحشية هذه الهجمات الإرهابية الموجهة ضد المدنيين الأبرياء فهي فشلت رغم ذلك في محاولة استقطاب العالم

لحقوقهم الأساسية من الجزر المكونة للأرخبيل، على أيدي سلطة الاحتلال. ونحن نؤيد مطلبهم الشرعي بكل سبل الانتصاف المناسبة.

أما عن التروميلين فإنني أعيد تأكيد موقف وفدي الذي عبر عنه في الجمعية العامة في العام الماضي ثم طالب مجدداً بأن تدخل الحكومة الفرنسية في مفاوضات بناءة من أجل تسوية هذه القضية.

وبينما أتكلم هنا، تتواصل القنابل في السقوط على أفغانستان ونحن ندرك أن أحوال معيشة السكان المدنيين صعبة. ونأسف للخسارة في أرواح المدنيين. غير أننا على ثقة بأن يواكب المجتمع الدولي هذه الظروف فيقدم كل المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها في أفغانستان. ونأمل أن تنجح الجهود المبذولة لإقامة حكومة عريضة القاعدة في أفغانستان.

ويشبت انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المغرب، ومؤتمر قمة الأغذية العالمي في روما، والمناقشات بشأن القضايا التجارية، في الدوحة والعديد من الاجتماعات الأخرى في الأيام الأخيرة، التعاون الوثيق فيما بيننا. ولا يستطيع أي بلد أن يدخل هذا الميدان وحده. فلا بد لنا جميعاً من مواجهة كل المشاكل التي نواجهها اليوم بروح التضامن والتعاون وخدمة المصالح المتبادلة. ولا بد لنا من مواصلة العمل والتعاون حتى لا تعيش البشرية مرة أخرى اللحظات المفرطة في الألم التي عاشتها بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

الأمم المتحدة هي الحفل الذي يتصدى لكل شواغلنا، ونحن نتق بأن كل البلدان، بغض النظر عن قوتها، تفهم أنه لا بديل عن سيادة القانون وصلاح الحكم والديمقراطية واحترام كرامة الفرد وحقوقه. ونحن بالتأكيد ندرك التهديدات التي يوجهها الإرهاب الدولي وكلنا على استعداد لأداء كل ما يمكن عمله للقضاء عليه. وكلنا أمل في

نتحلى برؤية واضحة لحل سياسي مصحوب ببرنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. بمجرد انتهاء التدخل العسكري، وبغير هذا النهج الشامل - العسكري والإنساني والسياسي والاجتماعي الاقتصادي - نترك مجالاً لأن يفسر الإرهابيون التدخل في أفغانستان على أنه ضد الإسلام أو على أنه رمز لتصادم الحضارات.

الإرهابيون سيخسرون. وإن لم نتخذ نهجاً شاملاً، فقد نكون من الخاسرين أيضاً. بمقاييس القيم الإنسانية الأدبية والعالمية. ولهذا، يجب أن نبدأ معاً من اليوم في تناول مجالات العمل المستقبلية هذه.

وفي الوقت الذي يسعى فيه بنو البشر إلى الوصول إلى أسنى الأهداف وينفذون أيضاً أسوأ الأعمال، فيجب ألا يكون هناك شك في أن الأمم المتحدة تستطيع أن تفي بمهامها الجديدة وأن تواجه التحديات الجديدة والقديمة وأن تكون رائدة في بناء عالم يتمتع بالرخاء ويرتكز، بعد الآن، لا على القوة بل على سيادة القانون، ولا على توازن القوى بل على توازن التعاون.

وإسهام المجتمع الدولي في إحراز تقدم في بلادي، البوسنة والهرسك، كان واضحاً بصفة خاصة في الدور المضطلع به في البوسنة والهرسك من قبل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار والممثل السامي للأمم المتحدة ومجلس تنفيذ السلام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعضاء أسرة المجتمع الدولي من الحاضرين هنا.

إننا ندرك ونقدر بصفة خاصة دور بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إصلاح الشرطة والتحديث الكبير في النظام القضائي. ومن المؤكد أن أسرة منظمات الأمم المتحدة كانت من الأطراف الرئيسية في تطوير البوسنة والهرسك كدولة ديمقراطية متسامحة متعددة الأعراق.

وتقويض أسس مجتمعاتنا. فهذه الهجمات كانت ضدنا جميعاً أيضاً. ولذا فنحن نؤيد تماماً النهج الذي شرحه الرئيس بوش صباح أمس.

نعم، إن الحرب ضد كل أشكال الإرهاب يجب أن تكون محددة ودقيقة. فيجب أن توجه إلى الإرهابيين الذين لا مفر من اعتقالهم وتقديمهم للعدالة. وعلينا في الوقت نفسه أن نبذل المزيد من الجهد حين نتكلم عن تقديم المساعدة السريعة والشاملة للمدنيين الأبرياء في أفغانستان.

وأغتنم هذه المناسبة للتذكير بأن بلدي انضم بسرعة وإصرار إلى التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب. وإني لمقتنع بأن بلدي بتبنيه هذا الموقف الواضح إنما هو جزء من الحل في هذا الميدان بالذات وليس جزءاً من المشكلة. وكنت قد تكلمت عن ذلك في هذه القاعة نفسها قبل يومين. مزيد من التفصيل، في مناسبة الاجتماع الذي كرس للحوار بين الحضارات.

وبما أنني قادم من البوسنة والهرسك التي عاملها مختلف أنواع الأصوليين والمتعصبين باعتبارها إحدى بلدان البلقان المثيرة للمشاكل والجدل بسبب طبيعتها المتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات، فإن لدى حساسية خاصة لنوع الإرهاب الذي يسيء استغلال المشاعر الدينية، وبذا يعرض المجتمعات المحلية والمجتمع العالمي لخطر داهم.

وللحرب ضد الإرهابيين مبرراتها، ولكننا جميعاً سنكون الخاسرين إن فشلنا في بذل كل ما نستطيع لمساعدة الأبرياء الذين يعانون اليوم. فتجربتنا في البوسنة والهرسك تعلمنا أن التدخل العسكري، وإن استكمل بالمساعدة الإنسانية، لا يكفي لحل مستدام طويل الأمد.

نحن، في الوقت نفسه - وعندما أقول "نحن" فإنما أعني المجتمع الدولي الناطق بصوت واحد ومعهم القوى الديمقراطية المحلية بغض النظر عن قوتها الراهنة - يجب أن

والمجموعة الثالثة هي الإصلاحات الاقتصادية الموجهة إلى تدعيم الأنشطة الاقتصادية وإنشاء حيز اقتصادي واحد وتوفير الظروف اللازمة للارتقاء بالتعليم، مما يتيح لأجيالنا الفتية الخيار في أن يبقوا في البوسنة والهرسك وأن يصبحوا عاملاً لا يمكن فصله عن تطور البلد وعن مستقبله.

إن تنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام واستمرار تعديل إطارنا القانوني والارتقاء به بمقتضى المعايير الأوروبية هي، بطبيعة الحال، أساس الأنشطة التي تضطلع بها السلطات على جميع المستويات في البوسنة والهرسك.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتنان حكومة بلادي للمجتمع الدولي لدعمه المتفاني لتثبيت الاستقرار وتحقيق التنمية على نحو دائم في بلادي. ونحن مصممون على التحرك من موقف المريض أو المتلقي السلبي للمعونة من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى موقف الشريك في الجهود الدولية والمساهم فيها. وعلينا أن نمر من خلال عملية نكون فيها أولاً متلقين للمعونة ثم شركاء لكي نصبح في نهاية المطاف مالكي التغييرات في بلادنا.

وندرک أن المسؤولية عن الشفاء من آثار الحرب وركود ما بعد الحرب وعن إزالة العقبات التي تعوق تحقيق الاستقرار والتقدم على نحو أسرع تقع أساساً على عاتق القيادة السياسية في البوسنة والهرسك. ويكمن مستقبل البوسنة والهرسك في اندماجها في منظمات أوروبا وشمال الأطلسي. وإقامة علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي من خلال عملية الاستقرار والانتساب هي أحد الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية للبوسنة والهرسك. وإن زيادة تحسين العلاقات الطيبة مع البلدان المجاورة وزيادة التعاون الإقليمي ما زالا عنصرتين رئيسيتين لتثبيت الاستقرار وتحقيق التنمية في البوسنة والهرسك والمنطقة.

وإذ نعلم أن ولاية بعثة الأمم المتحدة بشكلها الحالي ستنتهي في أواخر عام ٢٠٠٢، فإننا نتوقع أن تستمر أنشطة بعثة الأمم المتحدة بشكل مختلف. ومع ذلك، نود أن نرى انتقالاً سلساً بدون انقطاع في هذه الأنشطة البالغة الأهمية.

لقد حظيت الأهداف والمنجزات النبيلة لمنظمتنا بشرف التكريم، وأود أن أقدم بأخلص التهاني القلبية للأمين العام وللأمم المتحدة بأسرها على تقدير لجنة جائزة نوبل للسلام لهما.

وأود أن أحيي الجمعية علماً بأننا قررنا أن نعرض ترشيح البوسنة والهرسك لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لعام ٢٠١٠. ونحن مقتنعون بأننا نؤكد بذلك التزامنا بالإسهام الكامل في أعمال الأمم المتحدة. وسيكون ذلك أيضاً علامة واضحة على الاستقرار والتطبيع المتقدمين للحياة في بلادنا، وبخاصة على التزامنا بالتنمية الاقتصادية وتطور الديمقراطية. ولهذا، نرجو أن تنجح البوسنة والهرسك بعد ١٠ سنوات من الآن في أن تصبح عضواً في أهم هيئة سياسية في الأمم المتحدة.

إننا نعمل كل يوم في البوسنة والهرسك على تحقيق رؤيتنا لبلد أكثر أماناً وسلاماً واستقراراً واعتماداً على النفس. ويجري توجيه جهودنا صوب ثلاث مجموعات رئيسية من الأولويات.

المجموعة الأولى هي سيادة القانون من خلال التنفيذ العاجل للقرارات التي أصدرتها المحكمة الدستورية مؤخرًا ومن خلال الإجراءات السليمة التي تتخذها السلطة القضائية والشرطة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحة الفساد والقبض على المدانين من مجرمي الحرب وتهيئة البيئة المستقرة اللازمة لعودة اللاجئين.

المجموعة الثانية هي الاستمرار في بناء وتدعيم مؤسسات الدولة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية البوسنة والهرسك على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد زلاتكو لاغوجييا، رئيس وزراء البوسنة والهرسك، من المنصة.

السيد تانغ جيازوان (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكلي ثقة بأن هذه الدورة، في ظل قيادتكم الرشيدة، وبالتعاون الوثيق من جانب جميع الوفود، ستُكَلَّم بالنجاح. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص شكري للسيد هولكيري على ما اضطلع به بوصفه رئيساً للدورة الماضية للجمعية العامة.

قبل عام عقدت الأمم المتحدة مؤتمر قمة الألفية التاريخي. وإعلان الألفية، الذي أصدره مؤتمر القمة، حدد أهداف تعزيز السلم والتنمية العالميين في القرن الجديد.

وتبرهن التطورات الدولية أثناء العام الماضي على أن عدداً متزايداً من البلدان قد اختار زيادة الحوار والتعاون وصون السلم العالمي والسعي إلى التنمية المشتركة. ومن المؤكد أن قضية التقدم الإنساني تظل تتطلب جهداً طويلاً ومضنياً. وتزداد عوامل عدم الاستقرار في الحالة الدولية. ويجب بذل المزيد من الجهود لإضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية، كما أنه لم يحدث تغير ملحوظ في النظام الاقتصادي الدولي غير المنطقي.

إن الإرهاب آفة واسعة الانتشار تهدد السلم والاستقرار الدوليين. وإننا ندين الهجمات التي وقعت على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر إدانة شديدة، ونقدم بخالص تعازينا ومواساتنا لأسر الضحايا الأبرياء، وكذلك لحكومة وشعب الولايات المتحدة. لقد عارضت الصين على

وتتحسن العلاقات مع جمهورية كرواتيا كل يوم ومن جميع الجوانب منذ حدوث التغييرات الديمقراطية في كانون الثاني/يناير من العام الماضي.

ونتيجة للتغييرات الديمقراطية التي حدثت في العام الماضي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أقامت البوسنة والهرسك علاقات دبلوماسية كاملة مع ذلك البلد، مما فتح القنوات الرسمية بين البلدين لتناول عدد من المسائل الهامة.

غير أن عدداً من القضايا التي أثقلت كاهل العلاقات بين البلدين المتجاورين ما زالت في جدول الأعمال. وقد سبق حل بعضها في اجتماعات ثنائية، إلا أننا نتطلع إلى معالجتها بفعالية أكبر.

يوافق اليوم مرور سنة على إعطاء شعب البوسنة والهرسك أقل من ٥٠ في المائة من أصواته لثلاثة أحزاب إثنية رئيسية، وذلك لأول مرة خلال ١٠ سنوات من تحكُّم المشاعر القومية فيه. واستغرقتنا ما يقرب من أربعة أشهر لكي ننشئ الحكومة الجديدة، الديمقراطية، المتعددة الأعراق، ذات الاتجاه الأوروبي، الموجودة في الوقت الحالي. ونعتقد أننا في طريقنا إلى تحقيق التوازن الواجب بين المساعدة اللازمة من المجتمع الدولي وصنع المزيد من القرارات بأنفسنا.

أخيراً، يمكنني أن أؤكد لكم اليوم أن لدى بلادنا قيادة تتمتع برؤية واضحة وعلى استعداد للعمل بمقتضى ذلك. لقد كانت البوسنة والهرسك طيلة سنوات مشكلة من المشاكل الإقليمية والدولية في العالم. أما اليوم، فإن بلادي أصبحت أحد الحلول. وانطلاقاً من هذا الاقتناع ننظر في التحديات الهامة والمهام الضخمة التي لا تزال أمامنا. ويجب علينا أن نواجهها دون تأخير. وأقف هنا لأقول إننا سنفعل ذلك.

في عالم اليوم أصبحت مشكلة الأمن متعددة الأوجه وتتمتع بالعولمة على نحو متزايد. والتعاون الدولي الوطيد هو وحده القادر على مساعدتنا على التصدي بفعالية للتحديات التي يواجهها الأمن العالمي وتحقيق الأمن الشامل والدائم. وعلى البلدان أن تسعى لوضع مفهوم أمني جديد يقوم على الثقة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والتعاون. وعليها أن تلتزم الأمن من خلال الثقة المتبادلة وأن تسعى إلى التعاون لتحقيق المنفعة المشتركة حتى يمكن الإقلال من عوامل انعدام الأمن بشكل فعال.

إن موضوع تحديد الأسلحة يتداخل دائما وبشكل وثيق مع موضوع الأمن. وربما كان علينا في مواجهة الحالة الجديدة أن نعمل على الحفاظ على النظام القانوني القائم حاليا لتحديد الأسلحة على المستوى الدولي ونزع السلاح، وعلى صون الاستقرار الاستراتيجي العالمي، دون تعريض أمن أي بلد للخطر.

ومعالجة بؤر التوتر الساخنة على المستوى الإقليمي أمر حيوي للأمن الإقليمي والعالمي. وإننا نتابع بقلق شديد التطورات الجارية في الشرق الأوسط. فما زال الصراع الإسرائيلي - العربي الذي اندلع في أيلول/سبتمبر من العام الماضي مستمرا بلا هوادة. وهو يشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام في الشرق الأوسط وللإقليم. وتؤيد الصين قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما تؤيد الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لاستعادة حقوقه الوطنية ومصالحه المشروعة. ونأمل أن يتخذ الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني تدابير بناءة وأن يقوموا بالتنسيق مع المجتمع الدولي على نحو وثيق في جهوده للوساطة بينهما بحيث يمكن هئية الظروف لتخفيف التوتر وتنشيط عملية السلام. وتؤيد الصين اضطلاع الأمين العام بدور أكبر في هذا الصدد.

الدوام أشكال الإرهاب كافة، وبغض النظر عن زمان ومكان وقوع الهجمات الإرهابية، والشكل الذي تتخذه، وإلى من توجهه، إذ ينبغي أن تلقى الإدانة وأن تواجه بضربات مضادة من جانب المجتمع الدولي، الذي لا بد أن يتخذ موقفا موحدا من هذا الموضوع.

وقد شاركت الصين بنشاط في التعاون الدولي ضد الإرهاب. ففضلا عن انضمامها لمعظم الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب، صدقت الصين على اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف، التي وقّعت عليها الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

وتؤيد الصين قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور أساسي في الجهود الموجهة ضد الإرهاب. وتؤيد الصين القرارات ذات الصلة التي اعتمدت، كما تحبذ التعاون والتنسيق على نحو وثيق بين شتى البلدان المهتمة لتحقيق ذلك الهدف.

وتؤمن الصين إيمانا راسخا بأن أي عمل عسكري ضد الإرهاب ينبغي أن يكون له هدف محدد بوضوح وأن يتجنب الإضرار بالأبرياء. وينبغي أن تكون مثل هذه الأعمال جميعا متفقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسائر معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا، ولا بد أن تخدم مصالح السلم في المنطقة والعالم على المدى الطويل.

وترى الصين أن الإرهاب يشكل تنوعا ضئيلا من شر مستطير، وهو لا يمثل جماعة عرقية بالذات أو ديناً بعينه، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما دون تمييز. والصين نفسها مهددة بخاطر الإرهاب. فقوات "تركستان الشرقية" الإرهابية دربت وزودت بالعتاد ومولت من قبل منظمات إرهابية دولية. والكفاح ضد جماعة "تركستان الشرقية" يشكل جانبا هاما من الكفاح الدولي ضد الإرهاب.

الذي يعظّم فوائدها ويقلل مساوئها إلى أقصى حد حتى تصبح جميع البلدان فائزة ومزدهرة جنباً إلى جنب. وينبغي أن تفيد العولمة جميع الناس من كافة الطبقات الاجتماعية في جميع البلدان.

والأمم المتحدة منوط بما دور لا بديل عنه عليها أن تضطلع به في التعاون الدولي رداً على العولمة. وعليها أن تزيد مدخلاتها في مجال التنمية وأن تعمل بفعالية أكبر لتحقيق أهداف التنمية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

وتؤيد الصين خطط منظمة التجارة العالمية بالبدء في جولة محادثات تجارية متعددة الأطراف. وأملنا أن تولى الجولة الجديدة الاهتمام التام لشواغل البلدان النامية ومصالحها.

إن الاجتماع التاسع للقادة الاقتصاديين التابعين لمنظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر في شنغهاي، بالصين، تكّمل بالنجاح. لقد انعقد الاجتماع في لحظة حرجية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر مباشرة، عندما كانت آفاق الاقتصاد العالمي تبدو قائمة. وأجرى الزعماء تبادلًا مكثفًا للآراء وتوصلوا إلى توافق عريض في الآراء مركزين على موضوع "مواجهة التحديات الجديدة في قرن جديد: تعزيز الرفاه المشترك من خلال المشاركة والتعاون". وإذ يعزز المؤتمر التعاون بين الأعضاء داخل منظمة التعاون ويوطد عزمهم على استعادة النمو الاقتصادي، فإنه يبعث بإشارة واضحة إيجابية للأسواق في جميع أنحاء العالم ويخطو خطوة حاسمة لدفع التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى الأمام. وسيكون للاجتماع تأثير إيجابي بعيد المدى عن التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ. والمهمة الرئيسية التي تنتظر الشعب الصيني في القرن الجديد هي المضي قدماً في

إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في جنوب آسيا. ونأمل أن تعزز بلدان المنطقة التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة وأن تتعايش في سلام ومحبة في ضوء الحالة الراهنة التي تتسم بالتعقيد. وبوصفنا حيراناً لأفغانستان، فقد تابعنا الحالة الأفغانية المتغيرة عن كثب. وفي اعتقادنا أن المبادئ التالية ينبغي أن تراعى من أجل إيجاد حل للمشكلة الأفغانية. أولاً، لا بد من ضمان سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدة أراضيها. ثانياً، ينبغي أن يتاح للشعب الأفغاني اختيار الحل الذي يريده بإرادته المستقلة. ثالثاً، لا بد أن تكون الحكومة المقبلة في أفغانستان ذات قاعدة عريضة وأن تجسد مصالح الجماعات العرقية كافة في البلد؛ ويجب أن تعيش أفغانستان في وئام مع جميع البلدان، وخاصة جيرانها. رابعاً، ينبغي أن يخدم الحل السلم والاستقرار في المنطقة. خامساً، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أنشط.

لقد بدا واضحاً منذ بداية هذا العام، أن الاقتصاد العالمي يتباطأ. وقد أدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر إلى مزيد من التفاقم في الحالة. وتجد البلدان النامية نفسها في حالة عسيرة تندر بالخطر. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بإحساس أكبر بالحاح المشكلة وأن يولي الأهمية القصوى للتنمية.

ولا بد أن تعمل البلدان المتقدمة النمو على نحو أكثر صلابة لتعزيز التنمية. وعليها أن تتخذ تدابير فعالة وأن تبذل جهوداً أكبر لإنعاش الاقتصاد العالمي. وأملنا أن تبدي البلدان المتقدمة بصيرة أبعد وروحاً تعاونية بتقديم المساعدة للبلدان النامية.

وفي السنوات الأخيرة زادت الأنشطة المعادية للعولمة في كثير من أنحاء العالم. والواقع، أن العولمة لا هي وصفة شافية لعلاج التنمية، ولا هي وحش رهيب يتسبب في وقوع الكوارث. وينبغي أن يكون النهج المناسب للعولمة هو النهج

للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي بأن أوجه إليكم التهنئة الحارة يا سيدي على تبوئكم رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

ويوافق هذا اليوم، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، الذكرى السنوية للهدنة التي وضعت حداً لمجازر الحرب العالمية الأولى وهو يوم يحتفل به هنا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكثير من بقاع العالم. وهو يوم نتذكر فيه جميعاً تضحية من وهبوا حياتهم في القرن الماضي لكي يتمتع الآخرون بالحرية في حياتهم.

ومثلت نهاية الحرب العالمية الثانية بالنسبة لآبائنا وأجدادنا نقطة تحول ومرحلة لإقامة نظام عالمي جديد. وأدرجت رؤيتهم في بداية ميثاق الأمم المتحدة ذاتها، فجاء فيه:

”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.

فأسسوا بهذه الكلمات المجتمع الدولي.

وقد كان نصف القرن الذي تلا ذلك بالنسبة لبعضنا أكثر حقب تاريخنا سلاماً. ولكننا نعلم أنه لا يمكن لأحد أن يأمن على حريته بينما يعاني الآخرون.

وفي يوم الذكرى هذا، نتذكر شيئاً آخر، هو آلاف الذين ماتوا قبل شهرين تحديداً، أي في ١١ أيلول/سبتمبر. إذ فقدت ثلث الدول الممثلة هنا في الجمعية العامة بعض مواطنيها في مركز التجارة العالمي. غير أنه كما رأى أسلافنا الأمل في غمرة اليأس، فكذلك نواجه نحن اليوم مهمة بناء عالم جديد أفضل.

برنامج التحديث، والعمل من أجل القضية الكبرى المتمثلة في إعادة التوحيد الوطني، وصون السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة.

والواقع أن الغرض من سياسة الصين الخارجية هو صون السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. إذ يلزم الصين مناخ من الصداقة وحسن الجوار وأوضاع خارجية تتسم بالاستقرار والرخاء. وتحقيق هذا المناخ الدولي وضمانه يخدمان مصالح الصين الوطنية، وهما من واجبات الصين بوصفها عضواً في المجتمع الدولي.

ونرى أن جميع الحضارات والنظم الاجتماعية في العالم تستطيع، بل وينبغي، أن تتعايش على أساس طويل الأمد، يكمل بعضها بعضاً وتحزز التقدم معاً، بروح من التماس الأرضية المشتركة بينها مع تنحية الخلافات جانباً.

ونحن مستعدون للدخول على قدم المساواة في تعاون يحقق الفائدة المتبادلة مع جميع بلدان العالم، بهدف التوصل إلى التنمية المشتركة. وسوف يؤذن انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية ببدء مرحلة جديدة تماماً من عملية أخذنا بأسباب الانفتاح.

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاستعادة الصين مقعدها القانوني في الأمم المتحدة. وقد طرأت منذ ذلك الحين تغييرات هائلة على العالم وعلى الصين وعلى الأمم المتحدة. بيد أن التزام الصين بميثاق الأمم المتحدة يظل بدون تغيير. وستدعم الصين بقوة في القرن الجديد، كما دعمت دائماً، أعمال الأمم المتحدة وستواصل الاشتراك في العمل مع غيرها من الدول الأعضاء من أجل إيجاد عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الرايت أونرابل جاك سترو، وزير الدولة

المعاناة. فقد رأى الأفغان بلدهم طيلة عقود من الزمن تستغله القوى الخارجية ويمزقه الصراع. وقد تعرّض مجتمعهم في غضون خمس سنوات للتدمير المنهجي على يد نظام من أكثر النظم التي عرفها العالم وحشية على الإطلاق.

ولكن المجتمع الدولي اتحد أخيراً في الجهود التي يبذلها اليوم لإطعام ملايين الأفغان وإيوائهم خلال هذا الشتاء القاسي، وهو مصمم على المساعدة على بناء أفغانستان الجديدة.

ولأول مرة منذ عقود، ثمة توافق في الآراء على صعيد مجلس الأمن بصفة عامة، وفيما بين جيران أفغانستان، على أنه ينبغي قيام حكومة عريضة القاعدة في كابول، تعكس ما في أفغانستان من تنوع عرقي خصب، وعلى أنه يجب أن يوضع مستقبل أفغانستان في أيدي الشعب الأفغاني. ويجب عدم الانخراط في مزيد من الألعاب التي يستخدم الشعب الأفغاني بمثابة أداة فيها، ولا في مزيد من المنافسات الإقليمية التي يقع الأفغان ضحايا لها.

ونعلم أن المؤسسة الوحيدة في العالم القادرة على تحقيق هذا المستقبل الأفضل موجودة هنا الآن، وهي الأمم المتحدة. وينبغي أن نقدم للسفير الإبراهيمي كل دعم في التخطيط لمستقبل يؤدي إلى أن تستعيد أفغانستان مكانها كعضو كامل الأهلية في المجتمع الدولي، وتكون قادرة على حماية وتعزيز مصالح شعبها بأكمله.

ويُظهر هذا التآزر الوثيق بين الدول على محاربة الإرهاب كيف أن العالم أخذ في التغيير. بيد أنه يتعين علينا أن نعمق توافق الآراء ونوسع نطاقه من أجل تناول المسائل الكبيرة الأخرى التي نواجهها. فليس الشعب الأفغاني وحده الذي استُبعد من القيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

فما زالت الصراعات والفقر والتمييز والظلم أموراً تلحق الأذى بحياة الملايين في كل بقعة من بقاع الأرض.

ومن المناسب أن العالم بدأ هنا في الأمم المتحدة رده على التهديد الإرهابي في ١٢ أيلول/سبتمبر. فأظهرنا عزمنا المشترك، في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، حين اتخذنا القرارات التي تطالب بمحاسبة الإرهابيين ومن يأوونهم على أعمالهم الشريرة.

وأشيد بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب والذي يشترط على جميع الدول الأعضاء بمجابهة خطر الإرهاب العالمي.

ويتعين علينا بالتأكيد أن نتخذ جميع التدابير الفعالة لمكافحة شبكات الإرهاب الدولي، الذي يشعر كل جزء من أجزاء المعمورة بتأثيره الخبيث، وليس أقل هذه التدابير شأناً اعتماد اتفاقية دولية بشأن الإرهاب ووضع مشروع اتفاقية بشأن الإرهاب النووي.

ويتعين علينا أيضاً مواجهة حقيقة غير مستساغة، هي أننا ما زلنا نواجه خطراً حقيقياً ومباشراً، إذ تستطيع الجماعات القتالة التي دبرت حوادث ١١ أيلول/سبتمبر أن تضرب من جديد في أي وقت. وهكذا فإن واجبنا الأول تجاه مواطنينا وتجاه بعضنا البعض يتمثل في الدفاع عن أنفسنا في مواجهة ذلك الخطر.

وعندما اتفقت دول العالم على ميثاق الأمم المتحدة، سلمت في المادة ٥١ منه بحق الدفاع عن النفس. وليس اشتراك الائتلاف العسكري الآن في شن الحرب على القاعدة وعلى نظام طالبان الذي يأويهم إلا ممارسةً لهذا الحق.

والقيام بعمل عسكري هو دائماً قرار شاق. غير أنه لم يكن ثمة مفر منه بالفعل في هذه الحالة، وندين جميعاً بالامتنان للرئيس بوش على الصمود والحذر اللذين اتسمت بهما طريقة الولايات المتحدة في التصرف.

غير أن علينا في الدفاع عن العالم ضد الإرهاب أن نبذل قصارى جهدنا لتجنيب الشعب الأفغاني المزيد من

وبينما نجتمع هنا في نيويورك، فإن زملاءنا في منظمة التجارة العالمية المجتمعين في الدوحة أمامهم فرصة سانحة لتصحيح هذا الإحلاف. والبدء بإجراء جولة تجارية جديدة قد يكون أوضح إشارة ممكنة للتعبير عن تصميم العالم على توزيع فوائد الثروات والرخاء على نحو أكثر إنصافاً.

لقد منحنا أسلافنا الأمم المتحدة. وخلال السنوات المتعاقبة، طوّرت الأمم المتحدة خبراتها في مجالات حفظ السلام ومنع نشوب الصراع وحقوق الإنسان والتعمير، من أجل توطيد مكاسب عام ١٩٤٥. ورسالي اليوم هي أن جيلنا يواجه مهمة شاقة بنفس القدر ولكنها مختلفة. وهذه المهمة هي دحر الإرهاب الدولي. ولكن ذلك يتطلب منا أن ندمج جدول أعمال ١٠ أيلول/سبتمبر مع جدول أعمال ١١ أيلول/سبتمبر، مثلما أكد الأمين العام البارحة في خطابه البليغ. وواجبنا هو ألا نكتفي بالعمل العسكري بل وأن نتخذ أيضاً الإجراءات الدبلوماسية لتخفيف حدة التوترات التي يستغلها الإرهابيون.

ولا يوجد مكان أصبحت فيه تلك التوترات أوضح مما هي عليه في الشرق الأوسط. والطريق إلى التسوية هناك واضح وبسيط. ويتعين أن يكون مرتكزا على عملية سياسية تنفذ قرارات الأمم المتحدة؛ وتؤدي إلى ضمان الأمن لإسرائيل داخل حدود معترف بها، وأن تنشئ في الوقت ذاته دولة فلسطينية لها مقومات البقاء. وينبغي أن نقدم للأطراف كل مساعدة تحتاجها للتوصل إلى تسوية. إلا أن جهودنا ستذهب هباء ما لم تُبد الأطراف نفسها الإرادة السياسية لوقف أعمال العنف، والشجاعة السياسية لعقد اتفاق.

ولقد شهدنا بأكثر الطرق وضوحاً ووحشية كيف أن الفوضى في منطقة ما من العالم يمكن أن تقوض الأمن في كل بقاع العالم. وفي مواجهة تلك الفوضى علينا أن نضع رؤيتنا للتعاون السلمي بين أمم مستقرة. وتحقيق تلك الرؤية

ويجري تجاهل حقوق الأفراد، ولا سيما حقوق المرأة، مع الإفلات من العقاب، ومن ثم ينهار هيكل المجتمعات ذاته. وحيثما يحدث هذا، وحيثما تتفكك المجتمعات أو تفشل الدول، نعرض للخطر أساس المجتمع العالمي ذاته.

فإن علّمنا ١١ أيلول/سبتمبر شيئاً فهو بالتأكيد أننا لو أغفلنا مسؤولياتنا الأخلاقية تجاه بعضنا البعض، فسنضطر فيما بعد إلى مواجهة عواقب وخيمة.

ولا تتضح الحاجة إلى أن نعمل الآن أكثر مما تتضح في أفريقيا. نعم، لقد أحرز بعض التقدم هناك. فالعمل الدولي الذي يجري في الميدان لحل الصراعات فتح نافذة من الأمل لسيراليون ومنطقة البحيرات الكبرى. كما أن الحكومات المسؤولة في كل أنحاء القارة والتي تعمل في شراكة مع الأوساط المانحة الدولية الفعالة نجحت في تقليل حدة الفقر. ومع ذلك، ينبغي ألا نخدع أنفسنا بشأن حجم المهمة التي تنتظرنا في أفريقيا. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أصبح متوسط الدخل اليوم أدنى بكثير مما كان عليه قبل ٣٠ سنة.

وبالتالي فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتطلب الدعم من أسرة الأمم بأكملها. فأفريقيا تستحق نفس الفرص التي نعتبرها في الغرب أمراً مسلماً به. ونحن في الغرب علينا أن نعترف بأننا في الوقت الذي أزلنا فيه الحواجز التي تعوق التجارة والتمويل العالميين، لم نكن نهتم دائماً بتفكيك الحواجز أمام الكرامة والمساواة. فمن الناحية النظرية، كان ينبغي أن تهيم التجارة الحرة العالمية الظروف التي تتيح لكل اقتصاد أن يستغل ميزته النسبية في السوق العالمية. أما من ناحية الممارسة العملية فإن الحواجز الحمائية ما زالت باقية وخاصة أمام التجارة في المنتجات الزراعية. وهذا يقوض مصالح أفريقيا اليوم، وسوف يقوض مصالحنا جميعاً في الغد.

المخمل الأساسي لهذا التعاون. وقد اتضح هذا بجلاء عقب الهجمات مباشرة عندما سارع كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى إدانة الهجمات الإرهابية باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وأعربا عن استعدادهما لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله. والآن أصبح من العاجل والملح إلى أقصى حد الانتهاء من المفاوضات الجارية بشأن إبرام الاتفاقية الشاملة لقمع الإرهاب الدولي. وأنشد الجميع الاتفاق بسرعة على المسائل المتعلقة في مشروع الاتفاقية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هور نامهونغ (كمبوديا).

كما أن هذه الهجمات أثرت تأثيرا عميقا على إحساسنا بالأمن، سواء بصفتنا دولا أعضاء أو بصفتنا أفرادا. وقد اكتسى الخوف وانعدام الأمن طابع العولمة بين عشية وضحاها. ولكن المجتمعات الديمقراطية لا يمكن أن تدمرها مثل هذه الأعمال. فقيمنا المشتركة وديمقراطيتنا سوف تزداد قوة في مواجهة هذه التهديدات. إن فنلندا تدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وأيا كان ضحاياه. فليس هناك أي مرر له.

وباسم حكومة فنلندا، أقدم تعازينا لأسر الضحايا ولمواطني نيويورك ولكل الأمريكيين. نحن فيهم الرئيس بوش. وقد أعربنا عن تضامننا مع الولايات المتحدة، وهو ما كنا سنفعله مع أي بلد آخر يتعرض لمثل هذه الهجمات.

إن العالم الذي يتغير بسرعة والتهديدات الجديدة يتطلبان تغيير طريقة التفكير المتبعة في المنظمات الدولية. وعلينا أن نتصدى بسرعة وكفاءة لتحديات العالم الواقعي. فلا يمكننا أن نتكلس في بلاغتنا القديمة ومواقفنا القديمة في وقت يحتاج فيه البشر في الخارج إلى إجراءات محددة ومساعدة ملموسة. وعلى كل، فإن التعاون الدولي يعود بالنفع على كل الدول كبيرها وصغيرها. وآمل في أن يكون

يكتسب الآن طابعا ملحاحا جديدا. والواقع أننا بلغنا مرحلة تتوفر فيها فرصة استراتيجية لا تأتي إلا مرة واحدة لأي جيل. ونحن ندين لمن أسسوا المجتمع الدولي بأن نغتنم هذه الفرصة. والأهم من كل شيء أننا مدينون بهذا للأجيال التي ستأتي بعدنا.

واليوم، نتذكر بأسى التضحيات التي بذلتها الأجيال السابقة. ونتذكر بفخر القرارات الشجاعة التي اتخذتها لكي تبني لنا عالما أفضل، ونحن نحیی ما أعقب ذلك من مصالحة وانتعاش. وأملی هو أن ينظر أبناؤنا وأحفادنا إلى هذه الفترة التي نعيشها بنفس القدر من الفخر، وأن تتمكن الأجيال المقبلة من أن تقول إننا هنا واجهنا ببسالة شراً عظيما، وإننا لم نتملص من اتخاذ القرارات التي كان علينا أن نتخذها، وإننا أرسينا السلام في أفغانستان، والتعايش البناء في الشرق الأوسط، والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ وإننا بذلنا كل الجهود الضرورية مهتدين بأنبال تقاليد الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة ترمز لكل شيء يسعى الإرهاب إلى تدميره. وأملی هو أن ينظر من سيأتون بعدنا إلى هذه الحقبة ويقولون إننا أنقذنا الأجيال اللاحقة من ويلات الإرهاب ومن ويلات الحرب أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي وزير الشؤون الخارجية في فنلندا، السيد إركي توميوييا.

السيد توميوييا (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): إن الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ستحدث تغييرا عميقا في العالم، ولكننا لا نعرف حتى الآن ما هو شكل هذا التغيير. وقد أوضحت عقابيل هذه الأحداث أن المسائل التي توحدنا أكثر من تلك التي تفصل بيننا. ونعرف أيضا أن منع الإرهاب والتهديدات العالمية الأخرى يتطلب أوسع تعاون ممكن. والأمم المتحدة هي

التي تتخذ في كل مرحلة - هذه العمليات تحتاج إلى نهج جديد كما هو مقترح في تقرير فريق إبراهيمي وفي الاستعراض الشامل لإدارة عمليات حفظ السلام. وتؤيد فنلندا تنفيذ مثل هذا النهج تنفيذًا كاملاً.

وبمثل تقرير الأمين العام حول منع الصراعات المسلحة وتوصياته إسهاماً هاماً في الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة. ودعوة الأمين العام التي كرر التأكيد عليها مجلس الأمن حول وضع استراتيجية شاملة لمنع اندلاع الصراعات لها ما يبررها وقد جاءت في توقيت حسن. وقد أكد الاتحاد الأوروبي، باعتماده برنامج منع نشوب الصراعات العنيفة، على التزامه السياسي بانتهاج طريق منع اندلاع الصراعات كواحد من الأهداف الرئيسية التي يتوخاها في علاقاته الخارجية. وهذا أيضاً مثال جيد على الإجراءات التي يدعم بعضها بعضاً التي تتخذها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومرة أخرى، تلك أيضاً من القضايا التي تتطلب رؤية كلية ونهج يُتخذ على نطاق المنظومة كلها.

وتؤيد فنلندا زيادة تركيز الأمم المتحدة على منع اندلاع الأزمات وعلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وترى أن النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وزيادة المساواة والتنمية الاجتماعية وكذلك منع التهديدات البيئية والقضاء على الفقر والتمييز والعنصرية والإفلات من العقاب - كلها أمور تسير في نفس الاتجاه.

وأدى تعقد الأزمات الراهنة - سواء كانت في أفغانستان أو الشرق الأوسط أو البلقان أو أفريقيا - ونقص الموارد المتاحة إلى جعل مختلف المنظمات تسعى إلى تحقيق التعاون والتكامل في ما تقوم به من أنشطة. ويشدد الفصل الثامن في ميثاق الأمم المتحدة بقوة على الترتيبات الإقليمية التي ترمي إلى معالجة القضايا التي تتصل بالسلم والأمن

لما تبلور من ائتلاف وتعاون فريدين في مواجهة الإرهاب انعكاس على قضايا أخرى همتنا جميعاً.

وما جاء في إعلان الألفية من أن الأمم المتحدة هي

”الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، والتي سنسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جميعاً في السلام والتعاون والتنمية“.
(القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٢)

أصبح حقيقياً الآن أكثر من أي وقت مضى. إن مكافحة الإرهاب والحالة الأفغانية تتصدران جدول أعمال الأمم المتحدة، ولكن هناك قضايا ومسيرات أخرى تحتاج إلى تعاون صادق من أجل تحقيق النجاح فيها.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ومؤتمرات التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والأطفال.

ومن بين مسؤولياتنا المشتركة صون السلم والأمن الدوليين. وهذه واحدة من القضايا التي توحدنا والتي تعود بالنفع على الجميع. والأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة ذات الاختصاص العالمي في مجال السياسات الأمنية. إلا أن الأزمات المستمرة بالغة التعقد إلى حد أنها تقتضي بذل جهود موحدة وتوفير موارد مشتركة وينطبق هذا بشكل خاص على الشرق الأوسط، حيث أصبحت العودة إلى عملية السلام ضرورة ملحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتعين علينا أن نمارس الضغط على كلا الطرفين وكذلك على كل من يمكنهم التأثير عليها.

ويتطلب تعقيد الأزمات الدولية نظرة دقيقة وشاملة من جانب الأمم المتحدة تجاه كيفية تحسين أدائها في عمليات السلام. وعمليات التسلسل المتصل بدءاً بمنع نشوب الصراعات ومروراً باحتواء الأزمات وانتهاء ببناء السلام بعد انتهاء الصراعات مع تشديد قوي على الإجراءات الوقائية

هذه المجالات، ينبغي أيضا أن يسعى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية الأخرى إلى التكامل والتعاون بكل أشكاله.

ومن الإنجازات البارزة في تاريخ الأمم المتحدة قمة الألفية وإعلان الألفية. ويعبر هذا الإعلان عن التزام فريد من نوعه بالتعددية من جانب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهو يضع جدول أعمال وأهدافا طموحة للأمم المتحدة للسنوات المقبلة. ولكن إذا لم ينفذ بشكل فعال، فإنه سيظل مجرد قصاصة ورق. ويتطلب تنفيذه كذلك اتخاذ إجراءات مشتركة وتعزيز الالتزام بالتعددية. ويرشدنا الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان المقدم من الأمين العام إلى كيفية الحفاظ على الزخم الذي ولدته الألفية وكيفية الانطلاق في عملنا. وإن كانت المسؤولية عن التنفيذ تقع على عاتق الدول الأعضاء.

وفي هذا العام وحده نظمت الأمم المتحدة خمسة مؤتمرات ودورات استثنائية ومئات من الاجتماعات الأخرى التي تشكل جزءا لا يتجزأ من متابعة تنفيذ إعلان الألفية. وينبغي أن تبدي هذه العمليات نفس الدرجة من الالتزام التي تبديتها في قمة الألفية. ويؤسفني أنه لا بد لي من أن أقول إن أيا من هذه المؤتمرات والدورات الاستثنائية الأخيرة لم يقرب من التعبير عن الالتزام الذي كان ملحوظا بوضوح في قمة الألفية. إننا بحاجة إلى بذل جهود مشتركة ومنشطة من أجل التنفيذ الفعال لجدول الأعمال الطموح الذي اعتمد قبل عام واحد فقط وإعلان راية التعددية. وأملني أن يكون بإمكاننا أن نرى تحسنا في هذا الصدد في اجتماعات القمة والمؤتمرات القادمة.

وينبغي أن يؤدي الالتزام الأدبي والسياسي بالإعلان إلى تنفيذه بشكل فعال. ويحتاج الدعم القوي لهذه الأهداف المشتركة وتصميمنا المشترك على تحقيقها إلى المزيد من العمل

الدوليين. وينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من هذه الترتيبات الإقليمية في إجراءات الإنفاذ.

ويقوم الاتحاد الأوروبي حاليا بتطوير قدراته في مجال احتواء الأزمات، وهي تشمل القدرات المدنية والعسكرية على حد سواء. وفي هذا العمل، تلتزم فنلندا - شأنها شأن بلدان الاتحاد الأوروبي كلها - بالإسهام في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات بشأن تعاونه مع الأمم المتحدة في مجال اتقاء الصراعات واحتواء الأزمات. وتم تحديد مجالات وطرائق هذا التعاون بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وسوف يتطور هذا التعاون مع تطور السياسة الأوروبية للدفاع والأمن المشترك التي تركز على القضايا الموضوعية والاحتياجات المحددة بطريقة عملية. وهذا التعاون يركز على منع نشوب الصراعات، وعلى الجوانب المدنية والعسكرية لاحتواء الأزمات، وكذلك على الأزمات الإقليمية مثل الأزمات الموجودة في المناطق الغربية من البلقان وفي الشرق الأوسط وأفريقيا.

وسيكون هناك نطاق أوسع وأكثر تحديدا للتعاون خلال العامين القادمين عندما يكمل الاتحاد الأوروبي قدرته العسكرية. وفي الوقت الحالي، يصعب الحديث عن نوع العمليات التي يمكن أن ينفذها الاتحاد الأوروبي وعن الوقت الذي يستطيع فيه القيام بذلك. وفي حالة فنلندا، تقتضي قوانيننا أن يصدر الإذن بإحدى هذه العمليات إما من الأمم المتحدة أو من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الأزمات المعقدة الحالية، أصبحت الجوانب المدنية لاحتواء الأزمات، وستبقى كذلك، أكثر أهمية بالنسبة لكل المنظمات. وقد طور الاتحاد الأوروبي قدراته المدنية في أربعة مجالات ذات أولوية، ألا وهي الشرطة المدنية، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد الإدارة المدنية والحماية المدنية. وفي

والتزامه سيمكنا من تحقيق الأهداف السامية التي تنشأ عنها جميعا. كما أجدد أحر تماني الحكومة الإيطالية للأمين العام كوفي عنان لحصوله على جائزة نوبل للسلام. وقد حظي تعيينه لفترة ولاية ثانية لقيادة الأمم المتحدة بالترحيب والتقدير الإجماعي.

بالأمس ألقى وزير الشؤون الخارجية في بلجيكا خطابا في الجمعية العامة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإيطاليا تتفق معه اتفاقا تاما في وجهات نظره وتؤيد بيانه.

وإنني، مثل زميلنا ممثل بلجيكا ومن تكلموا قبلي. أود أن أعرب مرة أخرى في هذه المناسبة الجليلة للولايات المتحدة، حكومة وشعبا، عن عميق تضامننا بعد الأعمال الإرهابية المروعة التي ارتكبت ضد ذلك الشعب. ونشاطه معاناته بسبب الخسارة الرهيبة في الأرواح، كما نشاطه آلاف الأسر أجزائها.

تتحدى هذه الأعمال أبسط القيم الأساسية للتعايش المتحضر. ونشجب هذه الأعمال ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بمكافحة الإرهاب الدولي، وهو كفاح أضفت عليه الأمم المتحدة شرعية كاملة. ونعتقد أن الأمم المتحدة تظل المحفل الجوهري الذي يجب أن نلجأ إليه في صياغة رد شامل على الإرهاب.

ولهذا، من الضروري أن يكون هناك تطبيق صارم للنطاق الكامل من التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن في الأيام التي تلت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر مباشرة. ويجب أن يكون تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بصفة خاصة، فوريا وبفعالية. وأرجو كذلك أن يبرهن الجميع على المرونة اللازمة لإتاحة الاختتام الفوري للمفاوضات المعنية بوضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وافق البرلمان الإيطالي بأغلبية أكثر من ٩٠ في المائة على قرار الحكومة بالإسهام

بغية جعلها تصبح واقعا ملموسا. ويجب ألا نسمح للمصالح الوطنية الضيقة بأن تعرض للخطر الجهود الحافلة بالتحدي مثل الجهود التي تستهدف تخفيض نسبة البشر الذين يعيشون في فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ولا تزال قضية العولمة وتسخيرها لمنفعة كل البشر من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. وهناك حاجة إلى وجود نهج مشترك في هذا العمل أيضا. ولا بد لنا من أن نتعلم كيف نتعامل مع التناقض القائم بين انتشار الديمقراطية في كل أنحاء العالم وبين الإحساس الشديد بحياة الأمل إزاء أسلوب عملها. ويكمن مفتاح تفسير هذه المفارقة في عملية العولمة فهي تطرح طلبا لوضع سياسات ومؤسسات ديمقراطية جديدة قوية للحكم العالمي الرشيد على الصعيد الدولي. ولا بد من أن يتم وضع هذه السياسات في الأمم المتحدة، بل وأيضا على الصعيد الإقليمي في الاتحاد الأوروبي.

وقد أعدت حكومة فنلندا في الآونة الأخيرة دراسة حول السياسات الفنلندية فيما يتعلق بالعولمة. ومن النتائج الأساسية التي خلصت إليها تلك الدراسة أن دور التعاون بين الحكومات الوطنية في حسم الأزمات المتعددة الجنسيات الناجمة عن العولمة سيتزايد، ولن يتناقض. والأمم المتحدة هي المحفل الأكثر عالمية للتعاون الحكومي الدولي. وتدعم فنلندا الأمم المتحدة باعتبارها أحد الأطراف الفاعلة الأساسية لتسخير العولمة على الصعيد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد دينالدو دو غييرو وزير الشؤون الخارجية لإيطاليا.

السيد دو غييرو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لترؤس الدورة الأولى للجمعية العامة في الألفية الجديدة. وأنا على يقين من أن خبرته

أعقاب الحرب العالمية الثانية - للاستثمارات العامة والخاصة وللمساعدات فيما بين المناطق صوب تعزيز التضامن بين دول وشعوب المنطقة، وبعبارة أخرى خطة مارشال جديدة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للنمو والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، وتلتزم إيطاليا التزاما كاملا بذلك وتظل على استعداد لبذل المزيد في المستقبل.

لقد لاحظنا تقدما مشجعا في البلقان رغم التوترات المستمرة. وهدفنا هناك هو منع الاتجاهات التي تثير القلاقل وتعزيز التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك إقامة روابط أقوى مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بتحديات العولمة، يجب علينا أولا أن نجعل نجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة هدفا أساسيا. والواقع أن كثيرا من المشاكل العالمية التي سردتها يمكن تخفيفها عن طريق كفاءة التشغيل التريه لاقتصاد السوق الدولي والتجارة الحرة المتعددة الأطراف واستمرارها في تعزيز الاشتغال والتكامل والنمو الأكثر عدلا واستدامة لجميع البلدان من خلال قواعد متفق عليها. وهذه الجولة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية مؤخرا يجب أن تكون جولة نمو وتنمية، تهتم على وجه خاص بمشاكل البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

ولكن، يجب أن نسعى إلى تحقيق أهداف رئيسية أخرى لكي نكفل استجابة أفضل لأكثر جوانب العولمة إثارة للمشاكل. الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية التي تتمتع بالسلطة الأدبية للتصدي لهذا التحدي.

والهدف الأول هو صون السلم والأمن الدوليين. وتلتزم إيطاليا بذلك التزاما قويا طويل الأمد. والواقع أننا أحد أكبر ثلاثة بلدان مساهمة بالرجال والموارد في عمليات حفظ السلام التي تقودها وتفوضها الأمم المتحدة. وفي ضوء

بقوات برية وقوات بحرية ووحدات جوية في عمليات مكافحة الإرهاب الدولي. وهذا يؤكد إدراك بلادي لضخامة القضية ويبرهن على قوة توافق الآراء في بلادنا إزاء مواجهة هذا التحدي. ويجب إدارة هذه المكافحة بأسلوب هادف يتجنب الخسارة في الأرواح البريئة إلى أن يتحقق الهدف تماما، دون إهمال تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني في نفس الوقت، داخل البلد وفي مخيمات اللاجئين على حد سواء وإن مشكلة المستقبل السياسي في أفغانستان، وهي مشكلة لن يحسمها إلا الشعب الأفغاني، يجب أن تظل لها، بطبيعة الحال، الأولوية القصوى في جدول أعمال الأمم المتحدة، مع هدف تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ولكن، عند وضع استراتيجية عالمية ومتنوعة وذات مصداقية للقضاء على الإرهاب الدولي، يجب علينا أيضا أن نبحث عن حلول لأكثر الأزمات الإقليمية حساسية وللمشاكل العالمية التي تخيم على حياتنا. وهذه تتضمن الجوع والفقر والجهل والإجحاف والتخلف وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتهديدات التي تواجهها البيئة والصحة.

ويحتل الشرق الأوسط مكان الصدارة في قائمة الأزمات الإقليمية، وهو منطقة قريبة من إيطاليا جغرافيا نهتم بها اهتماما كبيرا. ونعمل في هذا المجال على الصعيد الوطني وداخل الاتحاد الأوروبي لكي نهيئ في أقرب وقت ممكن الظروف اللازمة لإنهاء العنف وللعودة الفعلية إلى المفاوضات بغية تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة يركز على إنشاء دولة ديمقراطية قابلة للبقاء للفلسطينيين وإنهاء احتلال أراضيهم وعلى حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

ويجب أن يتضمن هذا الإطار أيضا خطة طموحة - مثل الخطة التي اعتمدت لإعادة بناء أوروبا المحطمة في

بالاتصال، التي اتخذت في مؤتمر قمة جنوه، والتي تضمنت الاجتماع مع رؤساء خمس دول أفريقية والأمين العام لمناقشة المبادرة الأفريقية الجديدة وإنشاء صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية.

وأخيراً، يجب أن نستمر في رعاية وتعزيز المساعدة الإنمائية والوصول إلى هدف تخصيص أكثر البلدان نمواً لنسبة ٧,٠ في المائة من إجمالي ناتجها القومي لهذا المسعى. وفي هذا السياق، فإن تخفيف الدين هو أداة أخرى للإفراج عن الموارد اللازمة في البلدان النامية بغية تنشيط اقتصاداتها، من خلال تشجيع الاستثمار العام في الرعاية الصحية والتعليم على سبيل المثال. وإيطاليا رائدة في هذا الميدان بفضل القوانين الصادرة مؤخراً التي تسمح لها بأن تلغي ديون أشد البلدان فقراً بشكل تدريجي.

وكما قلت من قبل، لدى الأمم المتحدة السلطة الأخلاقية لمواجهة تحديات الحاضر الجديدة. ولقد أبرز هذه الحقيقة إهداء جائزة نوبل للسلام إلى الأمين العام وإلى المنظمة برمتها. ولكن يجب أن يتماشى هيكل المنظمة وإجراءاتها مع الزمن. وتؤمن إيطاليا بإصلاح الأمم المتحدة، وهو إصلاح ينبغي أن يطال جميع هيئاتها، بما في ذلك مجلس الأمن. ودعوني أعيد التأكيد على الحاجة إلى الإصلاح الشامل الذي يعالج القضايا ذات الصلة من جميع جوانبها. وينبغي أن يصاغ هذا الإصلاح بحيث يفضي إلى كفاءة وشرعية وشفافية أكبر. كما ينبغي أن يفي هذا الإصلاح بالتوقعات العامة للديمقراطية والشمولية والمراعاة للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، لكي نهيئ ظروف النمو المستقر لرخاء وأمن البشرية جمعاء، نحن بحاجة إلى حكم أكثر فعالية للعملة. والوثائق التي أعدتها الأمانة العامة تقطع خطوات كبيرة في هذا الاتجاه. ولقد حان الآن وقت ترجمة التزامات

ذلك، نقدر التقارير التي أصدرتها الأمانة العامة في السنتين الماضيتين، والتي تعرب عن رؤية لأنشطة السلام بوصفها مفهوماً واحداً ذا ثلاثة جوانب تتضمن منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع.

وتقدر إيطاليا كذلك الوثيقة التي قدمها الأمين العام إلى الدول الأعضاء عن منع نشوب الصراعات المسلحة، والتي يؤكد فيها الصلة المباشرة بين المحافظة على السلام ومكافحة التخلف. والواقع أنه لا يمكن لإجراءات حفظ السلام أن تحقق نتائج دائمة إلا إذا اقترنت بتدابير تعزيز المؤسسات الحكومية وتحافظ على حقوق الإنسان والحقوق المدنية والثقافية لجميع المجتمعات وتعيد بناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المتضررة.

والهدف الثاني تعزيز التنمية والقضاء على الفقر. ويجب علينا أن نضمن ارتفاع جميع بلدان العالم من الفرص التي يتيحها الترابط والتقدم، وبخاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي في التسعينات وضعت حجر الأساس لتعريف الفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد. ولا يتصف الفقر بانخفاض الدخل والاستهلاك فحسب، بل بالافتقار كذلك إلى الأغذية والرعاية الصحية والتعليم والاستقرار البيئي. وهذه حلقة مفرغة يجب أن نكسرهما من خلال المبادرات المنسقة والموحدة. ولكي نعكس اتجاه تدهور تلك الأوضاع، يجب أن نعزز كلا من البعدين المادي والبشري للتنمية.

وينص إعلان الألفية على الأهداف التي يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وتبرهن إيطاليا على التزامها بهذه الأهداف من خلال تشكيلها للإجراءات التي تتخذها على الصعيد الدولي وتحملها مسؤولياتها أثناء عام رئاستها لمجموعة الدول الثماني. وكان من أمثلة ذلك المبادرة الموضوعية

من أراضينا. كما أننا في سبيل تفحص الاتفاقات والبروتوكولات الدولية القائمة المعنية بالإرهاب بهدف توقيعها والتصديق عليها جميعاً. ولكن في الوقت الذي نفعل فيه ذلك، يجب ألا تغيب عن أذهاننا مخنة شعب أفغانستان - الرعب واليأس والمجاعة التي يواجهها شعب معدم خلال هذه الأزمة الخطيرة. كذلك يجب ألا نفوت الفرصة الاستثنائية السانحة لنا الآن لدراسة كل الأسباب والجذور الأساسية الممكنة أو المحتملة للإرهاب، بما في ذلك المواقف والإحباطات والأحوال الاقتصادية والسياسية الراهنة.

واسمحوا لي أن أنضم إلى الزملاء الذين سبقوني في تقديم التهنية إلى الرئيس على انتخابه الباهر لرئاسة الجمعية في دورتها السادسة والخمسين. إن خبرته الكبيرة وقدرته ومهاراته المؤكدة ستكون بالفعل ذات أهمية حيوية لمداواتنا. كذلك نود الإعراب عن تقديرنا لسلفه، السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا، الذي أسفرت قيادته للدورة الخامسة والخمسين عن منجزات ملموسة.

واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ الأمين العام كوفي عنان على إعادة انتخابه وعلى العمل الذي أنجزه خلال فترة ولايته الأولى، ولا سيما على المدى الذي استطاع الذهاب إليه في إجراء إصلاحات مطلوبة بشدة واستعادة الصلاحية والدور الرئيسي للأمم المتحدة، مع تعزيز قدرتها وفعاليتها. لقد أدرك أن هناك عدداً كبيراً جداً من البشر يعيشون على هامش المجتمع، بعد أن فرض الفقر المدقع والدين ووباء الإيدز والسل والملاريا عليهم الصمت. ولذلك ليس من قبيل الصدفة أنه نال مع المنظمة التي يرأسها جائزة نوبل للسلام. إننا نهنئه من صميم قلوبنا على هذا الشرف المتميز والنادر الممنوح له ومنظومة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أثني على الأمين العام لاتساع تقريره حول أعمال المنظمة وأهميته. إن للأمم المتحدة دوراً حيوياً

إعلان الألفية إلى أفعال. وسوف تدعم إيطاليا كل مبادرة يتم القيام بها تحقيقاً لهذا الغرض.

ولم تسنح لنا أبداً فرصة أفضل من هذه الفرصة لحل مشاكلنا، إلا أننا لم نواجه أبداً مخاطر أكبر مما نواجهها الآن. والإجابة لا تكمن في إنكار واقع الترابط والعولمة المتنامية. وفي إمكاننا أن نشجع الحكم الأفضل للمنظومة الدولية. ولم يكن لدى العالم كل هذه الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية تحت تصرفه أبداً من قبل. والإجابة تكمن في أيدينا، وفي إرادتنا الجماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جيوتي، السيد علي عبدي فرح.

السيد فرح (جيوتي) (تكلم بالفرنسية): نظراً للأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، من الملائم تماماً، أولاً وقبل كل شيء، أن نتقدم بمواساتنا القلبية إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة. فلقد كان ذلك عملاً إرهابياً بغضاً وشيطانياً أزهق الآلاف من الأرواح البشرية وتسبب في دمار مادي لا يوصف ولا مثيل له في التاريخ. ولقد جاء ذلك الاعتداء الوحشي لينذرنا جميعاً. وكان حقاً اليوم الذي تغير فيه العالم.

إن هذه المأساة تؤثر فينا جميعاً بشكل أو بآخر. فلا يوجد بلد واحد لديه حصانة من الإرهاب، حيث أن مواجهته تتجاوز قدرة أي بلد. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي معاً، وعن طريق الأمم المتحدة من الناحية المثالية، بحيث تكتسب التدابير المضادة للإرهاب شرعيةً وقبولاً. وفي هذا الصدد، يمدنا قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالإطار اللازم.

لقد وضعنا بالفعل في جيوتي آلية ملائمة لمواجهة الإرهاب، بكل أشكاله، وهو الإرهاب الذي يمكن أن يأتي

والتوسع في التخفيف من الديون؛ ووصول أوسع إلى الأسواق بأسعار تفضيلية، وزيادة المساعدات التقنية.

والعالم ينزلق في هدوء ولكن بسرعة شديدة نحو أزمة خطيرة أخرى، ألا وهي شح المياه. فبحلول عام ٢٠٢٥، سيتأثر واحد من كل ثلاثة من سكان العالم بنقص المياه. وهناك حوالي ٢,٧ مليار نسمة يعيشون في مناطق تواجه نقصا حادا في المياه، ومرة أخرى، ستكون آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهما أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية ومن بين أقل المناطق دخلا، الأشد تضررا. وهناك في الوقت الحالي ٤٥٠ مليون نسمة يعيشون في ٢٩ بلدا، بما في ذلك بلدي، جيبوتي، يعانون من نقص حاد في مياه الشرب. وعلى خلاف النفط ومعظم الموارد الاستراتيجية الأخرى، فليس ثمة بديل من مياه الشرب. وسواء كانت الحاجة إلى الماء للشرب أو الزراعة أو لأغراض تتعلق بالبيئة، مثل بقاء البحيرات والأنهار، هناك أزمة محتملة تنتظرنا وقد تسبب كارثة لا نظير لها تمس الأمن الغذائي ومكافحة الجوع والفقر. وتضافر عناصر الاحترار العالمي، مع العادات المدمرة، والجفاف، وقلة هطول الأمطار، إنما يعني أن مصادر الأمطار التي يعتمد عليها الملايين بصورة تقليدية، قد أخذت تنضب الآن ببطء. ولم يعد هناك من المياه ما يكفي لتلبية كل احتياجاتنا. وخارج نطاق المعاهدات الدولية والآليات المؤسسية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك من أجل تخفيف حدة هذه الأزمة. والآن هو وقت العمل.

وبينما استحوذت الهجمات التي شنها الإرهاب الدولي في الولايات المتحدة على اهتمام العالم بحق، هناك مشاكل ملحة أخرى، مثل وباء الإيدز، ما زال ينبغي التصدي لها على جناح السرعة. ولقد اتخذت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لهذه الآفة، والتي انعقدت في حزيران/يونيه، خطوة بالغة الأهمية نحو تلمس الحلول

تؤديه في عالم اليوم المتطور بخطى سريعة، ويقدم التقرير سردا عن آخر التطورات في جميع أنشطتها. وبالإشارة إلى السلم والأمن، كما شدد الأمين العام، لا بد أن يكون عدد الصراعات المتدلعة في العالم اليوم قد أذهلنا. ومنع تكرار نشوب الصراعات أولوية رئيسية، وهذا يعني أن هناك حاجة إلى تحويل بؤرة تركيزنا من ثقافة الإدارة والتحكم إلى ثقافة المنع والتنمية طويلة الأجل.

وفضلا عن الصراعات، نحن نشهد معاناة إنسانية هائلة ناجمة عن الكوارث الطبيعية والحالات المعقدة التي ما زال نطاقها يزداد اتساعا، مما يضاعف الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام لا يزال يولي الاهتمام لمكافحة الفقر المدقع، وأن المجتمع الدولي يشن حملة متواصلة كي يجعل الحق في التنمية واقعا ملموسا للجميع. ولا بد أن يصبح إشراك الفقراء من الأولويات بغية القضاء على الفقر في الريف، وضمان الرفاه للأطفال، وتعزيز قدرة المرأة على الكسب.

وإذا اردنا أن نخفض عدد أولئك الذين يعيشون في حالة فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، كما يدعو إلى ذلك إعلان الألفية، ينبغي زيادة مساعدات التنمية الرسمية بصورة كبيرة، وتخفيف عبء الديون التي تثقل كاهل أشد البلدان فقرا، وإزالة الحواجز الحمائية التي تضعها البلدان المتقدمة النمو. وتواجه أقل البلدان نموا، بشكل خاص، عراقيل ضخمة، مثل تقلص تدفقات رؤوس الأموال، وضعف الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية، إلى جانب القيود البيئية. وإعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، يدعو أساسا إلى زيادة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية؛ والاستثمار الأجنبي المباشر؛

المهمشين هو الذي وسم الحياة في القارة الأفريقية لأكثر من جيلين.

وأيا كانت أسباب هذا الفقر المزمن، فإننا لن نستطيع الوصول إلى جذور هذه المشكلة ما لم نعالجها من جميع جوانبها. ومن المعروف أن الملايين في أفريقيا وفي أنحاء العالم هم من الفقر بحيث لا يستطيعون أن يشاركوا في ظاهرة العولمة، وبالتالي لا تدركهم فوائد العولمة. وكما قال بجدارة رئيس البنك الدولي عن قضية الفقر:

”إذا لم يكن بوسعكم أن تعالجوا مسألة الفقر، وإذا لم يكن بوسعكم أن تعالجوا مسألة الإنصاف، إذاً فأنتم لا تعالجون مسألة السلام.“
وأضاف:

”لن نحل مشاكل الفقر أو السلام العالمي أو الاستقرار ما لم نغير تصورنا للفقراء من أناس يتلقون الإحسان إلى أناس نعتبرهم أصولاً يمكن أن نبني عليها عالماً أفضل.“

واستمرار الفقر وانتشاره من شأنهما أن يعوقا كل الجهود التي تبذل من أجل السلام والأمن والتنمية والديمقراطية والحكم الرشيد. فالسلم والأمن يتطلبان زيادة ودعم قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الأزمات، والتصدي للتهديدات الناشئة، وتنفيذ برامج بناء السلام. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق مجلس الأمن دور أساسي. ومن الواضح أن عجزنا عن إصلاح المجلس كيما يستجيب لمتطلبات الواقع الدولي في عالم اليوم، إنما ينتقص من مشروعية أعمال المجلس وقراراته.

وأثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قدم رئيس بلدي، إسماعيل عمر غيله، سلسلة من الاقتراحات لاستعادة السلام في الصومال. وبعد مضي عام، أثناء الدورة الخامسة والخمسين، عرض على هذه

والتدابير والالتزامات الجماعية. ومع ذلك، ما زال هناك تخوف من أن هذه التعهدات غير الملزمة قد لا تنفذ. وأحرز الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز الذي أنشأه الأمين العام بعض التقدم، ولكن الاشتراكات ما زالت دون المستوى المنتظر حتى الآن. وأصبحنا، مع الأسف، نألف الإحصاءات عن الوفيات والدمار الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لهذه الآفة، لا سيما في أفريقيا. وفي إطار البحث عن حل وماهية التدابير التي ينبغي اتخاذها، تركز النقاش على العلاج بدلا من أن ينصب على الوقاية. وأفضل أمل، من الناحية المثالية، قد يتمثل في اللقاح الوقائي، إلا أن هذا الحل لا يبدو واعدًا. وكما ذكر أحد الخبراء ”لقد وصلنا إلى نهاية بداية هذا الوباء، وليس إلى بداية نهايته!“.

إن نمو تكنولوجيا المعلومات، وانتشارها الهائل، وما رافق ذلك من انتهاء الحرب الباردة، عوامل مؤثرة في تشكيل رؤانا بشأن التنمية والاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي. ومع قدوم العولمة، اتسعت التجارة وتدفقت رؤوس الأموال، وتزايدت الاستثمارات، وتحررت الاقتصادات، وخفضت الحواجز التي تعوق التجارة. بالإضافة إلى ذلك، اضطلع القطاع الخاص بدور مركزي.

وكما أشار كثيرون بحق، للأسف، فإن عدد البلدان والأفراد المستبعدين من فوائد هذه الظاهرة قد ارتفع بصورة كبيرة. وأدت محاولة شرح هذا الانفصام إلى العديد من الاستنتاجات الباعثة على القلق. فبالنسبة للفقراء الذين يعيش واحد منهم على دولار واحد في اليوم، لا يشكل الحديث عن التكنولوجيا، والنمو الاقتصادي، والفرص والرخاء، أكثر من مجرد كلمات جوفاء. وأكبر همهم يوميا هو الخوف من ألا يكون لديهم ما يكفي من الغذاء. وأن يجد المرء ما يكفي من الغذاء هو التحدي اليومي الذي يواجهه أكثر من ثلاثة مليارات نسمة على سطح هذا الكوكب. وبرغم الصراعات التي تعصف بأفريقيا في الوقت الحالي، فإن وجود أولئك

الهيئتان كلتاهما مؤخرا الأشخاص ورؤساء الفصائل الذين ما زالوا خارج عملية عرتا للسلام والذين يثابرون في عناد على إعاقه جهود إرساء السلام في الصومال.

وينبغي الإشادة بقوة، في هذا الصدد، بجهود رئيس كينيا، السيد دانيال آراب موي، في بداية هذا الشهر لإشراك بعض أولئك المتمردين في عملية عرتا. وهذا ما يتوقع منا، وهو واجب أخلاقي وسياسي ندين به لشعب الصومال. تلك هي الرسالة التي تضمنها البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بشأن الصومال في الشهر الماضي:

”إن أنجع وسيلة لمعالجة الحالة في الصومال وبلوغ هدف تحقيق الاستقرار الإقليمي الطويل الأمد هي قيام الدول المجاورة بدور إيجابي، بجملة أمور منها عملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية في الصومال“. (S/PRST/30، الصفحة ٢)

وبينما لم تتعود جمهورية جيبوتي على تحدي أي شخص بخصوص صحة المعلومات التي تدخل في نطاق اختصاصها، إلا أن الواجب الأخلاقي مع ذلك يقتضيها أن تصدر تحذيرا بشأن مصدر ودوافع ودقة وموضوعية ومصداقية مثل هذه المعلومات، ولا سيما أنها تتعلق بموضوع دقيق وحساس حول وجود خلايا إرهابية في بلد أو في آخر. وإنني على ثقة من أن التشاور والتعاون الوثيقين بشأن هذه المسألة الهامة مع جميع بلدان المنطقة سيسفران عن معلومات واقعية ونزيهة فيما يتعلق بتقييم أي حالة بعينها. إلا أنه، يجب أن يكون واضحا أن الاستنتاجات المتسرعة والمندفعة غير الموثقة لن تؤدي إلا إلى الإضرار بوحدة الائتلاف الدولي ضد الإرهاب، الذي نؤيده جميعا بقوة.

وفي الوقت الذي يتركز اهتمام المجتمع الدولي أساسا على موضوع الإرهاب، تتزايد فيه على نحو مثير القوة الوحشية المدمرة التي تستخدم ضد الشعب الفلسطيني. لقد

الجمعية التضحيات غير العادية التي قدمتها جيبوتي حكومة وشعبا والأعباء التي تحملتها، ومعها عدد من الحكومات والمنظمات ذات النوايا الحسنة، لجمع الممثلين الحقيقيين لشعب الصومال بعضهم مع بعض حتى يتحملوا المسؤولية عن مصيرهم بأنفسهم ويرسموا اتجاهها جديدا لبلدهم الممزق.

وأخيرا، بعد ثمانية أشهر من التوتر والمفاوضات الصعبة في عرتا، بجيبوتي وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠ ولدت دولة الصومال من جديد من خلال إقامة الحكومة الوطنية الانتقالية، وتأسيس الجمعية الوطنية وغيرهما من المؤسسات. ولم يكن الطريق سهلا، ولكن الحكومة الوطنية الانتقالية ثابتة واهمكت في تحقيق التزاماتها، وكسبت احترام وتعاطف ودعم المجتمع الدولي، رغم كثرة المحاولات الرامية إلى تفويض جهودها لتحقيق السلم الدائم.

وقد أصبحت الحكومة الوطنية الانتقالية حقيقة واقعية. وهي تمثل إرادة شعب الصومال، الذي تكلم بصوته وعبر عن اختياره. وكما قال رئيس بلدي مرارا وتكرارا إذا أردنا انقاذ الصومال من التفكك والفوضى، لا بد أن نتجنب الممارسة التقليدية في الدوران حول أفراد قلائل معروفين للغاية جعلوا الشعب الصومالي رهينة على مدى عقد من الزمن. وقد اقترح، ضمن جملة أمور، أنه قد آن الأوان لتجاوزهم، وإعادة السلطة إلى الشعب، وأن يتولى الشعب الصومالي مصيره بنفسه.

ويسعدنا أن الحكومة الوطنية الانتقالية ملتزمة تماما بتحقيق السلام الدائم في الصومال بروح بناءة من الحوار والتسامح. ودأبت الحكومة الوطنية الانتقالية وبلا كلل على إبداء التزامها الذي لا يتزعزع بالمصالحة مع خصومها دون شروط مسبقة انطلاقا من مما توصلت إليه عملية عرتا. وقد لقيت جهودها من أجل تحقيق ذلك الهدف التقدير الشديد من منظمة الوحدة الأفريقية ومن مجلس الأمن. وقد أدانت

وفي منطقتنا دون الإقليمية، أي القرن الأفريقي، حدث بعض الانخفاض في الأعمال العدائية على الرغم من الخلافات والعداوات التي ما زالت قائمة. وقد عانت الشعوب في هذه المنطقة من العالم طويلا وهي لا ترغب في شيء أكثر من انفراج التوتر، وحرية الحركة، والسلم الدائم، والاستقرار والتنمية والتعاون. وقد آن الأوان لأن نكرس مواردنا الهزيلة للتنمية وتحسين الظروف المعيشية وتلبية احتياجات شعوبنا. فلنمنح شعوبنا بعض الراحة ونهيئ لهم مستقبلا أفضل.

وتؤمن جيوتي إيماننا صادقا بالتعاون الإقليمي، وحسن الحوار، والفرص المتاحة لجميع شعوبنا. ونحن ملتزمون بالعمل جنبا إلى جنب مع أصدقائنا في المنطقة دون الإقليمية لحل المشاكل المعلقة في جو تام من الوثام والثقة. وإننا كدولة نواجه تحدي ندرة الموارد وتقلص المساعدة الدولية، اللذين تفاقما بفعل الجفاف الكبير الذي أضر بالشعب وبالمهاجرين لأسباب اقتصادية. وتوء عاصمتنا على وجه الخصوص بوفود المشردين من جراء الجفاف أو القلاقل السياسية في المنطقة، مضيفين إلى الإرهاق الواقع على ما لدينا من هياكل أساسية وخدمات اجتماعية محدودة. وناشد المجتمع الدولي معاونتنا في التغلب على هذه التحديات والضغط غير المحتملة التي طالت معاناتنا لها والتي تفوق طاقتنا المحدودة.

السيد بينغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه البارز لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة. ويتجلى في انتخابه تسليم المجتمع الدولي بمكانة جمهورية كوريا، وهي صديق عظيم لغابون، وبالذات الذي تؤديه في العالم ولا سيما في آسيا. وأود أن أؤكد له تعاوننا الكامل معه خلال فترة ولايته.

هيأت إسرائيل الظروف المؤدية إلى الفوضى والتشوش لكي تبرز إعادة احتلالها للأراضي الفلسطينية بل وضمها إليها. وتشكل الغارات الأخيرة أوسع العمليات العسكرية في الأراضي التي يسيطر عليها الفلسطينيون منذ سنين. وفي كل يوم نقرب بشدة من مواجهة غير مقبولة بين طرفين غير متساويين في القوة والوسائل والموارد والنفوذ الدولي.

إن الإصرار على وقف إطلاق النار دون تقديم شيء في المقابل، يعني إصرار إسرائيل على مواصلة تحديها للرأي العام الدولي. وما زالت الظروف المعيشية في الأراضي المحتلة تتأثر تأثرا خطيرا بالحصار الإسرائيلي. فارتفاع مستوى البطالة، وهيار النشاط الاقتصادي، وتدني الدخل، والقيود المفروضة على حركة البضائع والناس، وحظر البناء في الوقت الذي تتواصل فيه الأنشطة الاستيطانية اليهودية، أمور تتجمع كلها لتشعل الموقف الملتهب أصلا. ولذا فإن المرء ليعجب، ما الذي تريد إسرائيل أن تسمعه أكثر من عبارات المناشدة التي قالها الرئيس عرفات "فلنعد إلى تنفيذ الاتفاقات. فلنعد إلى إنقاذ عملية السلام دون شروط أو ضغوط عسكرية".

إننا نطالب إسرائيل بأن ترفع يدها عن بيت الشرق وسائر المكاتب الفلسطينية الأخرى في القدس وفيما حولها. كما نحثها على العودة إلى طاولة المفاوضات، وأن تنفذ الاقتراحات الواردة في تقرير لجنة ميتشل، ضمن أمور أخرى. ولا بد أن تفرج إسرائيل عن ملايين الدولارات من الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية بغية تخفيف المصاعب الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

وفي التحليل الأخير فإن أمن إسرائيل يعتمد اعتمادا كبيرا على تنفيذ مبدأ الدولة الفلسطينية القابلة للبقاء. ونحن نأمل أن يلزم المجتمع الدولي نفسه أيضا باستعادة الكرامة والاحترام للشعب الفلسطيني. فهو كجميع الشعوب في كل مكان، له الحق في العيش في سلام والتمتع بحياة كريمة.

الدولي في فورة التضامن هذه أن يجد في الوقت ذاته استجابات مناسبة للمشاكل العالمية التي يمكن أن تتخذ ذريعة من قبل بعض الجماعات المتطرفة. فثمة ضرورة ملحة للعمل من أجل العثور على حلول لصراعات عصرنا ومشاكله الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالصراعات المسلحة، فنحن مقتنعون بأنه إن أمكن إنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، فسوف يسهل التوصل إلى تسوية عاجلة ودائمة. ومما سيمكّننا من بلوغ هذا الهدف تنفيذ الجميع لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد هنا في نيويورك في تموز/يوليه الماضي.

ووفاء من غابون بالتعهد الذي قطعه الرئيس عمر بونغو، فإنها لا تزال على التزامها إزاء جهود استعادة السلام في العالم، والمشاركة فيها، ولا سيما في أفريقيا. وأود في هذا السياق أن أعرب عن ارتياحنا لعودة السلام إلى ربوع الكونغو (برازافيل) في أعقاب حوار وطني اشتركت فيه جميع الأطراف برعاية الوسيط الدولي. وقد أتاحت إعادة الاستقرار إلى هذا البلد الشقيق عودة العديد من اللاجئين الكونغوليين طوعاً من بلدي إلى ديارهم منذ شهر آب/أغسطس، بفضل التعاون الممتاز بين المفوض السامي لشؤون اللاجئين والسلطات الغابونية والسلطات الكونغولية. وبالمثل، نرحب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في عملية سلام بوروندي، التي بلغت أوجها بإقامة حكومة انتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وأود أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق نيلسون مانديلا هو جدير به لما أبداه من التفاني والإصرار في الوصول بالعملية إلى تلك المرحلة الهامة. وسيواصل رئيس الجمهورية الغابونية من جانبه، بطلب من أعضاء مبادرة

وأعرب لسلفه السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا، عن ارتياح وفدي للعمل الممتاز الذي تم في خلال الدورة الماضية.

وأود أن أؤكد مجدداً للأمين العام أسمى التقدير من جانب حكومة غابون ورئيس دولتها، صاحب الفخامة الحاج عمر بونغو، لإصراره وتفانيه في السعي لتحويل مثل السلام والعدل والرفاه التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة إلى حقيقة واقعة. وتشهد جائزة نوبل للسلام التي أهديت لتوها له وللأمم المتحدة شهادة بليغة لصالح العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة لتعزيز السلام وبناء عالم أكثر رخاء. وله أن يطمئن إلى دعم غابون للجهود التي يبذلها في خدمة الأمم المتحدة.

لقد انقضت فترة تزيد قليلاً عن العام على اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هنا في نيويورك في مؤتمر قمة الألفية التاريخي. وقد أرسوا في تلك المناسبة المبادئ التوجيهية لأعمال المجتمع الدولي في المستقبل وأكدوا من جديد التزامهم بالمقاصد والمبادئ المبينة في ميثاق منظمتنا. فمكنت قمة الألفية بذلك دولنا من تجديد التزامها بالعمل في اتحاد وتضامن بغية التصدي للتحديات العديدة التي تواجه العالم.

وقد عززت المأساة التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إصرارنا على مكافحة الإرهاب الدولي أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن نضع حداً له بكل الوسائل الممكنة، عسكرية ودبلوماسية وسياسية. ولهذا السبب تؤيد غابون دون تحفظ قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فضلاً عن اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

ولا مجال للشك في أن الائتلاف الذي تم إنشاؤه سيتم له النصر في الحرب على الإرهاب. ويجب على المجتمع

ومن المسائل الحيوية الأخرى الضرورية لمستقبل كوكبنا ونحن في بداية الألفية الثالثة حماية البيئة والمحافظة عليها. وستتيح لنا القمة العالمية للتنمية المستدامة التي ستعقد في جوهانسبرغ في الفترة من ٢ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ فرصة أخرى لكي نقيّم التقدم المحرز في تنفيذ سياسات تعبر عن الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ريو دي جانيرو قبل ١٠ أعوام. ما هي النتائج التي ستمكن من استخلاصها بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؟ وما هي فرص النجاح التي سنكون مستعدين لإلتاحتها للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف في البلدان التي تعاني من جفاف خطير أو تصحر شديد، واتفاقية التنوع البيولوجي؟. وبعبارة أخرى، سيتعين علينا أن نستجيب ببساطة أكثر وبشكل مباشر لمسألة الخيارات والتنازلات التي نحن على استعداد لتقديمها كما نكون قادرين على أن ننقل إلى الأجيال المقبلة بيئة سليمة تماثل البيئة التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا.

إن أي جهود تبذلها بلدان أفريقيا لكفالة نمو اقتصادي أفضل ستكون عديمة الجدوى إن لم نبذل جهوداً واسعة النطاق لمكافحة أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، ولا ننسى ضغط الدم الشرياني الذي يعد من الأسباب الرئيسية للوفاة في أفريقيا. لذلك، توجد حاجة ملحة لتنفيذ توصيات الأمم المتحدة بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير الرعاية والدعم والعلاج. وهناك حاجة ملحة أيضاً لتشغيل الصندوق الاستئماني الخاص المنشأ لذلك الغرض.

وفي وقت نجد فيه أن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة باعتباره الهيئة المسؤولة أساساً عن صون السلام في العالم، مدعوان بشكل متزايد إلى التصدي للتحديات

سلام بوروندي، بذل جهوده بهدف تعزيز عملية السلام في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نرحب بالجهود الهامة التي بذلت بالفعل في إنشاء بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونأمل جدياً في أن تجعل مرحلة جوهانسبرغ في الإمكان البدء في حوار فعال فيما بين الأطراف الكونغولية.

والحالة في الشرق الأوسط هي أيضاً من دواعي القلق العميق، نظراً للخطر الذي تشكله على السلام والأمن الدوليين. ولذلك فإني أحث الأطراف على استئناف المفاوضات، فهي الطريق الوحيد للتوصل إلى سلام دائم.

وفي هذه اللحظة بالذات، بينما تؤثر عملية عولمة الأسواق المالية والتجارة على جميع جوانب الحياة في مجتمعاتنا، يجب أن نسلم بأن عدداً متزايداً باستمرار من شعوب العالم معرض لخطر التهميش ما لم تتخذ تدابير لمساعدته. ويلزم لذلك أن يحشد المجتمع الدولي موارد جديدة وإضافية لتمكين هذه الشعوب من أن تضيق بدرجة كبيرة الفجوة التي تفصلها عن الآخرين. وبالتالي فإن المؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتريه، بالمكسيك، يثير آمالاً عظيمة. وإذا أعد لهذا المؤتمر الهام إعداداً جيداً، فإنه سيعيننا على الوفاء بهذه الآمال المشروعة.

وقد فهم الزعماء أن أفريقيا تحمل مفتاح تنميتها. ويشكل إنشاء الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا جزءاً من هذا المنطق. ومع أنه ما زال يلزم عمل الكثير حتى تزدهر التنمية، فقد تم بالفعل وضع الأسس. بيد أنه لكي تحقق أفريقيا النجاح الكامل يلزمها الحصول على مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وواشنطن العاصمة، والذي أدتاه بشدة. وفي هذا الإطار فإننا نعبر مجددا عن تعازينا القلبية الحارة، ومواساتنا المخلصة للرئيس بوش ولحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية الصديق، وأوجه تعازينا هذه لأسر الضحايا بوجه خاص. ولقد أكد الشعب الفلسطيني استعداداه لمواجهة الإرهاب الدولي بكافة صورته وأشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة المنظم. ولبناء عالم جديد يحقق الأمن والعدالة والسلام والحرية لشعبه كافة، ويستند إلى الشرعية الدولية وحقوق الإنسان؛ وإننا ندعو إلى تنسيق كل الجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية، مع التأكيد على أهمية وضرورة استمرار وتشجيع الحوارات بين الديانات والحضارات.

وأود هنا أن أعبر عن التقدير الكبير لإعلان الرئيس جورج دبليو بوش في خطابه يوم أمس عن ضرورة تحقيق السلام العادل من خلال حل يقوم على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وعلى أساس دولتين إسرائيل وفلسطين، والعمل على استئناف عملية السلام سريعا. ومن جانبنا فإننا نبدي أقصى الاستعداد لتحقيق هذه الأهداف، وقد بذلنا وسواصل بذل الجهد لتأمين أفضل الظروف والشروط من أجل ذلك.

كما أتوجه بالتحية والتقدير لجميع الأخوة الذين تكلموا قبلي وأشاروا هذه الإشارات الواضحة والبلغية تجاه قضية الشعب الفلسطيني وحقه في انتزاع حقوقه طبقا للشرعية الدولية.

في العام الماضي كان لي شرف التحدث إليكم في القمة الألفية. وهأنذا أعود حاملا آلام شعبي وقضيته العادلة، التي ما زالت تنتظر الحل العادل. وكما تعلمون فعن الجمعية العامة للأمم المتحدة صدر القرار ١٨١ (د - ٢)

الكثيرة التي تواجعتها في الألفية الثالثة، لا تزال مسألة إصلاح مجلس الأمن من المسائل بالغة الأهمية. والواقع أنه من الصعب تصور كيف يمكن أن تبقى قارة مثل أفريقيا غير ممثلة تمثيلا دائما في مجلس الأمن.

إن واقع عالمنا اليوم - المنقسم بين العالمية من ناحية ومصالح وكيانات معينة من الناحية الأخرى - يوضح بجلاء أن البشرية ما زالت تلتمس الوئام والتوحد. ولهذا نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن إيجاد حل للشواغل التي ذكرتها تواء، أمر يحققه نهوض المجتمع الدولي بفضائل الحوار والتضامن التي تشكل ركائز الحركة الإنسانية الجديدة. وما لم نحترم تلك القيم، فإن الحلم الذي كان يعتز به الآباء المؤسسون لمنظمتنا لبناء عالم متحد يسوده السلام سيظل حلما لا يمكن تحقيقه. ولا بد من أن يكون شاغلنا المشترك هو العمل من أجل بناء إنسانية جديدة خالية من الأنانية والكرهية والغضب والظلم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه فخامة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد عرفات (فلسطين) (تكلم بالعربية): أود في هذا المقام أولاً أن أبدأ بتقديم التهئة لكم شخصيا، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وأتوجه أيضا إلى معالي الأمين العام السيد كوفي عنان بالتهئة على إعادة انتخابه لفترة ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة، وعلى فوزه هو ومنظمة الأمم المتحدة بجائزة نوبل للسلام.

كما يهمني أن أكون معكم اليوم في هذه الدورة، التي تنعقد في ظروف دولية بالغة الدقة والأهمية، لا سيما وأنها تأتي بعد العمل الإرهابي والإجرامي البشع والمروع الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في مدينتي نيويورك

التوصل إلى السلام الشامل والعاقل والدائم، سلام الشجعان، حتى أن عدد المستوطنين ومساحة الاستيطان تضاعفت منذ أن بدأنا عملية السلام، الأمر الذي يكشف عن مدى جدية التزام إسرائيل بها وبالاتفاقات التي وقعتها.

ثم كانت تلك الزيارة التي قام بها شارون للحرم القدسي الشريف، والتي حذرت شخصيا ورسميا من عواقبها الوخيمة على عملية السلام في منطقتنا، بمثابة الشرارة التي فجرت الانتفاضة الفلسطينية، تعبيرا عن رفض الشعب الفلسطيني المساس بمقدساته المسيحية والإسلامية، بجانب عدم التزام إسرائيل بالانسحاب، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة، وإصرارها على سياسة الاستيطان، التي عمقت الاحتلال بدلا من إنهائه.

وعمدت حكومة إسرائيل الحالية وسابقتها إلى إطلاق العنان لجيشها المحتل، يمارس إرهاب الدولة في أرضنا وضد شعبنا، مستخدما ما في ترسانته الحربية من وسائل القتل والفتك والتدمير، ومستخدما طائرات إف - ١٥ وإف - ١٦، والأباتشي، والدبابات والمصفحات والسفن الحربية والأسلحة الفتاكة، بما فيها الأسلحة المحرمة دوليا، بجانب التركيز على عمليات الاغتيال، والتدمير، وهدم البيوت، والمؤسسات العامة والخاصة، وتخريب وتجريف المزارع والحقول واقتلاع مئات الآلاف من أشجار الزيتون والفواكه وغيرها، وقتل الأطفال والنساء والشيوخ، حيث سقط لنا خلال ثلاثة عشر شهرا حوالي ١٨٠٠ شهيد، وحوالي ٣٧٠٠٠ من الجرحى والمعاقين، وأعداد كبيرة من المعتقلين، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية الجسيمة، التي تقدر بأكثر من سبعة مليارات من الدولارات، إضافة إلى قيامها مؤخرا بتشديد الإغلاق، والحصار الاقتصادي، والمالي، والتمويحي، والطبي، والغذائي، وحرمان شعبنا من حرية الحركة والتنقل، وحتى الطلاب والمدرسين يمنعون من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم، وإغلاق المعابر والحدود

الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين - إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية. غير أن الدولة الفلسطينية، لم يتم الاعتراف بها من الجميع حتى الآن في الأمم المتحدة. فشعب فلسطين الذي تعرض لظلم تاريخي رهيب، ولعملية اقتلاع وتشريد، يتطلع لرؤية حقه في العودة وتقرير المصير - الذي نصت عليه كافة الأعراف والمواثيق والقوانين والقرارات الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان - يجسد ويكرس على ترابه الوطني الفلسطيني.

تعلمون، أيها السيدات والسادة، بأننا قبلنا بالحل الذي ارتأته الشرعية الدولية. نعم لقد قبلنا بأقل من ربع مساحة فلسطين التاريخية، بينما أعطتنا جمعيتكم العامة الموقرة نصف مساحة فلسطين تقريبا، بموجب القرار رقم ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧. وعلى هذا الأساس الجديد ذهبنا إلى مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد طبقا لمبدأ الأرض مقابل السلام، ومن أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بفلسطين، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، الخاص باللاجئين الفلسطينيين. ثم كانت اتفاقات أوسلو التي وقعت في البيت الأبيض في واشنطن، بحضور وشهادة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، ومصر والأردن، والعالم أجمع. بما يشمل الدول العربية، والأفريقية، والآسيوية، والأمريكية، وكذلك دول أمريكا اللاتينية. ثم وقعنا العديد من الاتفاقات والبروتوكولات التنفيذية. غير أن حكومات إسرائيل المتعاقبة، وبعد رحيل السيد أسحق رابين شريك في عملية السلام، عملت وبشكل واضح على عدم الالتزام وعدم تنفيذ ما عليها من استحقاقات والتزامات مترتبة عليها من الاتفاقات الموقعة فعملت بذلك جهودنا المخلصة من أجل

وتحريكها بفاعلية وإخلاص وإرادة بناءة. فالسلام الدائم لن يتحقق، ولن يكتسب هذه الصفة إلا إذا طبقت الشرعية الدولية، وعملت على إيجاد آلية دولية ملزمة وفاعلة لتنفيذ وتطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بفلسطين، تطبيقاً دقيقاً وأميناً، لأن في هذا التطبيق حقناً للدماء، وتحقيقاً وترسيخاً للسلام، وإرساء لجذوره في منطقتنا.

وانطلاقاً من إيماننا بالسلام، وحرصنا على تحقيقه كخيار استراتيجي لا رجعة عنه لشعبنا، فإننا تعاملنا بتجاوب وتعاون مع كافة الجهود والمبادرات الدولية، بما فيها المبادرة المصرية - الأردنية، وتفاهات تينت، وتوصيات لجنة ميتشل، التي قبلناها كرزمة واحدة وشاملة، بل وأعلننا من طرف واحد عن وقف إطلاق نار فوري وشامل، وبذلنا جهوداً قصوى لتثبيته، وأعلننا كذلك عن نداء السلام الفلسطيني بمناسبة رأس السنة العبرية الجديدة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وتوجهنا فيه إلى الشعب الإسرائيلي بالتهنئة الصادقة، ودعوناهم لأن تكون هذه المناسبة بداية عهد جديد من السلام والأمن والتعايش السلمي بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وشعوب منطقة الشرق الأوسط. وأوضحنا لهم وبلغاً لا لبس فيها تمسكنا بخيار السلام والمفاوضات، والحلول السياسية، لحل القضايا العالقة بيننا وبين الحكومة الإسرائيلية.

ولكن للأسف الشديد، فإن حكومة إسرائيل أوعزت إلى جنرالات حربها وجيشها لتصعيد إجراءاتهم العسكرية، ومواصلة حصارهم وعدوانهم ضد شعبنا ومدننا وقرانا ومخيماتنا، هذا إلى جانب خطة العزل والحصار الذي أغلق مساحات واسعة من القرى والمدن والمناطق الزراعية حيث قام الجيش والمستوطنون بتدمير الحقول والمزارع واقتلاع الأشجار المثمرة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الدولية والمطار منتهكة بذلك أبسط حقوق الإنسان لشعبنا، ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم لكسب أقوات أسرهم.

وأمام هذا العدوان المتصاعد، وهذه الحرب الدموية، التي تشنها إسرائيل على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا وفي القدس الشريف بصورة خاصة ومعها بيت لحم، وبيت جالا والخليل وغيرها. وما قامت، وتقوم به من احتياحات لمدننا وقرانا ومخيماتنا، وما ترتكبه من مذابح همجية في عدة أماكن في الضفة وغزة، فإننا نتطلع إلى المجتمع الدولي ممثلاً بكم، وإلى كل محبي العدل والحرية والسلام، والمدافعين عن حقوق وكرامة بني الإنسان في العالم من أجل العمل بعزيمة وتصميم وإخلاص لوقف هذه الحرب، وإرسال مراقبين دوليين لحماية شعبنا من الاحتلال والإرهاب والتطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل، ومن أجل الإشراف على تنفيذ وتثبيت وقف إطلاق النار، الذي أعلننا تمسكنا به مراراً وتكراراً، وظلت حكومة إسرائيل تواصل انتهاكه.

إن الرعاية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط، هي الضمانة الأكيدة لنجاح جهود ومساعي المجتمع الدولي، من أجل جعل السلام حقيقة ناجزة في منطقتنا. وإن الغياب الدولي عن هذا النزاع، وعن البحث الجاد لإيجاد حل للقضية الفلسطينية طبقاً لروح الحق والعدل ومبادئ القانون الدولي، يعيد المنطقة إلى مربعات العنف والصراع ودوامه الدماء، ويجعل الوضع هشاً ومتفجراً في منطقتنا.

ومن هنا فإننا ندعو المجتمع الدولي لمضاعفة جهوده المخلصة للخروج من الوضع الراهن، والأزمة المتفاقمة، والمأزق الذي آلت إليه عملية السلام، والذي يهدد بانفجار لا تُحمد عقباه في المنطقة بأسرها. لذا لا بد من مشاركة فعالة من المجتمع الدولي، والقوى العظمى المؤثرة في العالم لإنقاذ عملية السلام وإعادة لها إلى مسارها الصحيح،

البعض. إن جهود السيطرة على الوضع على الأرض وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تحتاج كي تُكَلَّل بالنجاح إلى أفق سياسي وإلى إعادة الأمل.

وما تحتاجه عملية السلام الآن، وما يمكن أن يقود فعلا إلى السلام العادل والدائم، هو قيام راعيي عملية السلام - الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - وكذلك الأطراف الدولية الفاعلة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، وبالطبع الدول العربية والإسلامية الشقيقة، والدول الصديقة الأخرى في حركة عدم الانحياز، والأمم المتحدة - بطرح وتنفيذ إطار للحل النهائي، يستند للشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة، على أن يقوم الطرفان بالتفاوض بشكل سريع على هذا الحل، ويسبق هذا بالطبع التطبيق الفوري لتقرير ميتشل وتفاهمات تبيت.

ولقد أصبح واضحا أننا نحتاج لمزيد من الجهد الدولي، بما يشمل كذلك التواجد الدولي على الأرض لمساعدة الأطراف على المضي قدما. وفي كل الأحوال يجب أن تقوم الأمم المتحدة، وأمينها العام بصفة خاصة، بدورها الطبيعي والضروري حتى تتمكن من تحقيق غايتنا في السلام المنشود.

وإنني أتوجه بنداء إلى الحكومة الإسرائيلية، وإلى الشعب الإسرائيلي، للتجاوب مع هذا الطرح حتى نستطيع سويا بناء السلام في أرض السلام - الأرض المقدسة، وأكرر عبارة الأرض المقدسة.

ولا حاجة لي هنا للإشارة إلى أن الوضع يحتاج إلى عمل سريع، ولا يحتمل التأجيل، خاصة في ظل الظروف الدولية السائدة. ونحن جاهزون للقيام بنصيبنا من المسؤولية، ونثق بأنكم جاهزون كذلك.

أنا أعرف أن المجتمع الدولي، وبمناسبة ذكرى رحيل شريكي اسحق رابين يتطلع لعملية السلام. ومن هنا، أتوجه

واسمحوا لي أن أتوجه من هنا بالتقدير الكبير، وبالتحية المخلصة، لكافة الدول الشقيقة والصديقة، والقوى العظمى، التي باتت تدرك أكثر من أي وقت مضى، أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، هي صمام الأمان للسلام والاستقرار ولترع فتيل التوتر في المنطقة والعالم، وهي ركيزة أساسية من ركائز إقامته وترسيخه.

وإننا نهيئ بتلك القوى، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي، وفرنسا، والصين، واليابان، وكافة دول الاتحاد الأوروبي ودول عدم الانحياز، وباقي دول المجتمع الدولي - منفردة ومجمعة - أن تعمل على جعل هذه الأقوال والتصريحات أفعالا ناجزة على الأرض، لتمكين شعبنا الفلسطيني من العيش بحرية وكرامة وسيادة واستقلال في دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، وذلك بحمل إسرائيل، قوة الاحتلال، على الانسحاب الكامل والشامل من كافة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وإلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ طبقا لأسس مؤتمر مدريد للسلام، وإنهاء الاستيطان، ورحيل المستوطنين من أراضينا، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، الذي نص على هذا الحق، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة.

إننا نرحب بالمواقف الإيجابية الصادرة عن الرئيس جورج دبليو بوش، وزعماء آخرين، والمؤيدة للدولة الفلسطينية، ونعتقد أنها تشكل خطوة هامة على طريق إنهاء النزاع، وإقامة السلام في الشرق الأوسط. وأصاحكم القول هنا بأن إعادة عملية السلام إلى الحياة، واستكمال هذه العملية يحتاج إلى دفعة نوعية جديدة. ولن يكون ممكنا بعد كل ما حدث الاكتفاء بإجراءات مرحلية. وسيكون مستحيلا بالطبع التوصل إلى اتفاق مرحلي كما يدعو

لهم جميعاً لأؤكد على التزامي التام بعملية السلام، الذي بدأت مع شريكي الراحل اسحق رابين، وشريكي شمعون بيريز، السلام الذي يضمن الحرية والاستقرار والأمن للإسرائيليين وللفلسطينيين، ولكافة شعوب المنطقة، سلام الشجعان، السلام العادل والشامل والدائم، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

وهذا ما يجب أن نعمل من أجله لأطفالنا وأطفالهم؛ ومن هنا فإنني أدعو الحكومة الإسرائيلية إلى استئناف مفاوضات الوضع النهائي، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة.

أحييكم جميعاً، وأتمنى لهذه الدورة الخروج بالقرارات والتوصيات، التي تعود على شعوبنا ودولنا، والإنسانية جمعاء، بالخير والرخاء والمزيد من التقدم والنجاح.

والسلام عليكم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.